



جامعة وهران 2  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مطبوعة

التوقعات الاقتصادية الكلية

محاضرة

السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و مالي.

السداسي الثالث

مقدمة من طرف :

السيدة(ة): رابح فاطمة زهرة.

الرتبة: أستاذة محاضرة قسم "ب".

السنة: 2024/2023

## « *Prévision en macro économie.* »

### **Description de la conférence**

A travers ce standard de deuxième année Master en Economie Monétaire et Bancaire, intitulé Prévisions en Macroéconomiques, nous visons à présenter à l'étudiant les principaux outils d'analyse macroéconomique, et comment les utiliser afin de préparer des programmes de finances publiques. Nous visons également à mettre en évidence les causes les plus importantes des crises économiques et à préparer des programmes de réforme économique, qu'ils soient à court ou à long terme, et à préparer des programmes de croissance économique afin d'éviter diverses crises sociales et économiques. , ainsi nous cherchons à présenter à l'étudiant les déséquilibres économiques les plus importants.

### **Objectifs :**

Grâce aux outils d'analyse, l'étudiant peut proposer les politiques économiques les plus importantes à aborder et également développer des études économiques pour un pays particulier ou des études comparatives.

Aussi, nous cherchons à permettre à l'étudiant de poursuivre de futures études de troisième cycle, notamment dans son domaine de spécialisation.

### **Course description:**

#### **"The thorough macroeconomic analysis"**

Description of the lecture

Through this standard for the second year of the Master of Monetary and Banking

Economics, entitled Macroeconomic Forecasts, we aim to introduce the student to the most important tools of macroeconomic analysis, and how to use them in order to prepare public

finance programmers. We also aim to highlight the most important causes of economic crises and how to prepare economic reform programs whether they are bad in the short or long term, and prepare economic growth programs in order to avoid various social and economic crises. Also, through the lecture, we seek to introduce the student to the most important economic imbalances.

**Goals:** Through the most important analysis tools, the student can propose the most important economic policies to be addressed and also develop economic studies for a particular country or comparative studies.

Also, through these preparations, we seek to enable the student for future postgraduate studies, especially in his field of specialization.

### " التحليل الاقتصادي الكلي المعمق "

#### وصف المحاضرة:

من خلال هذا المقياس الخاص باختصاص السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي المعنون بالتوقعات الاقتصادية الكلية، نهدف إلى تعريف الطالب بأهم أدوات التحليل الاقتصادي الكلي ، و كيفية استعمالها من أجل إعداد برامج المالية العامة. أيضا نهدف من خلاله إلى إبراز أهم أسباب الأزمات الاقتصادية وكيفية إعداد برامج اقتصادية إصلاحية سواء كانت في المدى القصير أو البعيد ، و إعداد برامج النمو الاقتصادي وهذا تفاديا لمختلف الأزمات الاجتماعية و الاقتصادية. كذلك من خلال المحاضرة نسعى لتعريف الطالب بأهم اختلال التوازن الاقتصادية.

#### الأهداف :

من خلال أهم أدوات التحليل يستطيع الطالب اقتراح أهم السياسات الاقتصادية المعالجة و أيضا وضع دراسات اقتصادية لبلد ما أو دراسات مقارنة.

كذلك من خلال هذه المحاضرات نسعى لتمكين الطالب للدراسات عليا مستقبلية و خاصة في مجال تخصصه.

2 الملخص

3 الفهرس

7 الأهداف

7 **Les principes de la . . مبادئ الاقتصاد الكلي .** الفصل الأول  
**macroéconomie**

7  
1-تعريف الاقتصاد الكلي.

7  
2-وسائل التحليل.

8	2-1-الشرط.
8	2-2-المعادلات السلوكية.
8	2-3-التعريفات.
9	2-4-السلم.
9	2-5-المنحنيات.
9	2-6-المعادلات.
9	3-المتغيرات الخارجية و الداخلية.
10	4-الارتباط.
10	5-التجميعات.
10	5-1-الناتج الداخلي الخام.
12	5-2- الناتج الوطني الخام.
12	5-3- الدخل الوطني.
13	5-4-مؤشرات أسعار الاستهلاك.

13	6-دالة الاستهلاك.
14	7-دالة الاستثمار.
15	8-النفقات العمومية.
15	9-صافي الصادرات.
16	10- التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي.
18	الفصل الثاني توقعات الاقتصادية الكلية. Les prévisions Macroéconomique.
18	1-تعريف توقعات الاقتصاد الكلي.
19	2-الآلية المؤسسية.
20	3-وسائل الترقب.
20	3-1-الترقب بالنسبة للسنة الجارية.
21	3-2-التوقعات للسنة الموالية.
22	3-3-التوقعات لأجل أفق السنة الموالية.
23	4-دقة التوقعات.

23 4-1- عدم دقة المعطيات و عدم استقرار النماذج.

23 4-2- غياب النظرة الإجمالية و التوقعية.

24 4-3- تفسير المستقبل بالواقع.

24 5- ترتيب تقنيات الترقب.

25 5-1- الطريقة الغير رسمية.

25 5-2- الطرق الاسقاطية.

26 5-3- الطرق التفسيرية.

27 5-4- الطرق النظامية.

28 الفصل الثالث التوازن الاقتصادي الكلي و السياسات الاقتصادية.

### Equilibre macroéconomique conjoncture et politique

#### économique

28

1- التوازن الكينزي.

28

1-1- توازن الدخل الوطني.

31

1-2- التوازن الكينزي.

- 32 1-3-المضاعف الكينزي.
- 34 2-النموذج الطلب و العرض الكلي.
- 35 1-2-الطلب الكلي.
- 35 2-2-تفسير دالة الطلب.
- 37 2-3-انتقال منحى الطلب الكلي.
- 37 3-العرض الكلي.
- 38 1-3-العرض الكلي في المدى الطويل.
- 39 2-3-العرض الكلي الطويل و قصير المدى.
- 40 4-التوازن الاقتصادي الكلي.

44 Réflexion sur la croissance . نظرة على النمو الاقتصادي . الفصل الرابع

- 46 1-الأسباب الأساسية للنمو الاقتصادي.

- 46 1-1-الإنتاجية و النمو.

47	1-2-محددات الاقتصاد الكلي.
50	2-كيفية تشجيع النمو.
50	3-نظرة عن ماهية النمو.
52	الفصل الخامس اختلالات التوازن الاقتصادية الكلية.
	Les déséquilibre macroéconomique.
52	1-التضخم أو البطالة/ التضخم و البطالة.
52	1-1-منحنى PHILLIPS .
56	1-2-معدل البطالة الطبيعي.
58	2-صددمات العرض و الطلب.
58	2-1-صددمات الطلب.
59	2-2-صددمات العرض.
61	3-اختلالات التوازن.
61	3-1-حالة الأولى.

63

3-2- حالة الثانية.

65

المراجع.

## الفصل الأول: مبادئ الاقتصاد الكلي

### 1-تعريف الاقتصاد الكلي:

يعتمد تحليل الاقتصادي الكلي على مؤشرات كلية للاقتصاد *grandeurs globale* بمفهوم آخر يدرس المؤشرات و

السلوك الاقتصادية من وجهة كلية، عكس التحليل الجزئي و الذي يهتم بالسلوك الفردي للوحدات الاقتصادية.

فالاقتصاد الكلي يحلل و يفسر الطلب الكلي، العرض الكلي، استثمارات الجهاز الإنتاجي...إلخ.

كما أن الاقتصاد الكلي يسعى إلى شرح ما يجري داخل اقتصاد معين. و هذا مع الاهتمام بثلاثة ظواهر اقتصادية أساسية و

المتثلة في كيفية التخلص من البطالة و التضخم و ضمان نمو مستمر للناتج الداخلي الخام **PIB**.

و من أجل ذلك الاقتصاديون يهتمون بثلاثة متغيرات اقتصادية كلية و التي تشمل:

**PIB** يقيس الدخل لكل الأعوان الاقتصادية المقيمة.

معدل التضخم يقيس السرعة التي من خلالها الأسعار ترتفع.

معدل البطالة يقيس حصة أو عدد السكان النشطون الذين لا يمتلكون عمل.

و يتم حصر أهداف الاقتصاد الكلي فيما يلي:

- معرفة الترابط الموجود بين مختلف الظواهر الاقتصادية الموجودة داخل الاقتصاد معين.

- معرفة وترقب آثار التي ننتظرها من جراء التغير في المحيط أو السياسة الاقتصادية.

- معرفة آثار السياسة المالية على التضخم و الادخار الوطني.
- ما أثر السياسة النقدية على الاستثمار، التضخم و رصيد الميزان التجاري.
- ما أثر تخفيض dépréciation سعر الصرف على PIB .

## 2- وسائل التحليل:

من أجل فهم أحسن للتحليل الاقتصادي الكلي يجب معرفة تعرف و استعمال ستة وسائل:

### **2-1- الشرط: La clause Toutes choses égales par ailleurs**

هذا الشرط يسعى إلى إبعاد كل المؤثرات الخارجية و التي يمكن أن تخطئ و تعيق الجهود المبذولة من أجل الحصول على معدلات علمية formulation scientifiques و السلوك الاقتصادي و هذه الشرطية تسعى إلى إبعاد كل المعوقات للملاحظات الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال دراسة دالة الطلب. تفترض أن دخل الأفراد و أذواقهم تبقى ثابتة لا تتغير. و هذا عندما نقوم بفحص أثر الأسعار على الكميات التي نريد شراءها.

### **2-2- المعادلات السلوكية: Les relations fonctionnelles**

المعادلات السلوكية ليست معادلات منطقية و لكن علاقات نقوم باستنتاجها عن طريق دراسات ميدانية للاقتصاد ما، و هذا بواسطة تقنية الاقتصاد القياسي économétrie .

و بالعموم نقول أن المعادلات السلوكية هي التي تشرح شيء بشيء آخر، فالمعادلات السلوكية يمكن أن تشرح أثر الأسعار على الكميات المشتراة أو المعروضة.

## 2-3-التعريفات: Les identités

يجب التفرقة بين مؤشر يساوي = و الذي يدعوا إلى المعادلات السلوكية على سبيل المثال الكميات المطلوبة هي دالة أسعار  $Q_d = f(P_x)$  بينما الدراسات الميدانية تبين أن العلاقات الموضوعية سابقا ليست صحيحة و يمكن أن تكون و لكن طبيعتها ليست دوما. فمؤشر  $\equiv$  تعريفات يعني التصريحات المنطقية التي ليست بحاجة لبحوث من أجل إثباتها. على سبيل المثال المبيعات تساوي  $\equiv$  المشتريات.

## 2-4-السلم: Les barèmes الجدول

السلم هي تقنية التي تسمح من إعداد معادلات السلوكية، وهي عبارة عن معطيات ميدانية أو مفترضة و التي نريد دراستها و دراسة الترابط الوظيفي أو السلوكي من أجل شرح سلوك اقتصادي معين.

## 2-5-المنحنيات: Les graphiques

المنحنيات عبارة عن تمثيل بياني للسلاسل أو الجداول و التي تعتبر الطريقة الأكثر منطقية لوصف المعادلات السلوكية.

## 2-6-المعادلات: Les équations

و هي تعتبر الطريقة التي يتم بها عرض العلاقات السلوكية في شكل معادلات.

## 3-المتغيرات الخارجية و الداخلية: Les variables endogènes et exogènes

تعتبر متغيرة داخلية و هذا عندما قيمتها يتم تحديدها عن طريق خصوصيات الداخلية لنموذج، مثل الاستهلاك.

تعتبر المتغيرة الخارجية عندما قيمتها يتم تحديدها وفق شروط خارجية كالأستهلاك المستقل.

## 4-الارتباط : La corrélation

الارتباط هي العلاقة المتقاربة بين شيئين، أي العلاقة بين مفهومين أين الآخر يدعوا الثاني منطقيا. وهذه العلاقة للارتباط تفسر بمعدل يدعى مؤشر الارتباط والذي يبين درجة الترابط ما بين متغيرتين عشوائيتين.

## 5-التجميعات : Agrégation

و هذا يعني أن السلوك الاقتصادي الكلي هو مجموعة سلوك فردية. أهم التدفقات الاقتصادية هي معطاة في جداول المحاسبة الوطنية و يبقى على محاسب المحاسبة الوطنية لإلا قياس نتائج و الكميات المجمعمة الخاصة بالاقتصاد و هذه المقاييس تدعى بالمجمعات الاقتصادية الكبرى **Les agrégats** و التي تتعلق بالإنتاج، الاستثمار، المداخل، الاستهلاك و الادخار. المجمعات الاقتصادية الكلية تمثل قيم بسيطة و التي تقيس نتيجة النشاط الاقتصادي الكلي.

## 5-1-الناتج الداخلي الخام: PIB

يقيس كل الثروة المحققة من طرف الأعوان الاقتصادية المقيمة داخل الاقتصاد الوطني لمدة معينة عموما السنة. و يتعلق الأمر بمركبتين متبادلة و غير متبادلة و يمكن قياسه بالسعر الجاري أو بالسعر الحقيقي. و عموما **PIB** هو مجموع القيم المضافة.

**V A = Valeur des B/S produit – Valeurs des B/S utilisés dans le processus de production.**

كما أن القيمة المضافة يمكن أن توزع في شكل أجور للعمال، ضرائب لفائدة الدولة، اقتطاعات الضمان الاجتماعي، فوائد و أرباح الأسهم للمدخرين.

يقاس **PIB** بسعر السوق و هذا القياس يمكن أن يكون بسعر الجاري أو السعر الحقيقي.

أ- **PIB** الاسمي: يقاس بالسعر الجاري عندما كميات الإنتاج يتم ضربها في سعر السنة نفسها.

$$\text{PIB nominale de l'année } n = Q \text{ année } n \cdot P \times \text{année } n$$

ب- **PIB** الحقيقي: بهذه الطريقة نأخذ بعين الاعتبار التضخم و نقوم بحساب الزيادة الحقيقية في **PIB** و يمكن

حسابه انطلاقا من أسعار سنة المرجع.

$$\text{PIB réel } n = Q \text{ année } n \cdot P \times \text{année de référence.}$$

ج- مؤشر الأسعار: **PIB** L'indice de prix du

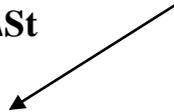
الطريقتين السابقتين لحساب **PIB** تقود لحساب مؤشرين ، مؤشر أسعار **PIB** ، و مؤشر الكميات **PIB** .

$$\text{Indice de prix} = \frac{Q_n \times P_n}{Q_n \times P_{n-1}} = \frac{\text{PIB en valeurs nominale}}{\text{PIB en valeur réelle}}$$

du PIB du PIB ou déflateur

معدل التضخم هو:  $\text{Taux d'inflation} = 100 \times (\text{déflateur} - 1)$

$$\text{PIB} = C F + F B C F + X - M \text{ ou } \text{PIB} = C F + F B N F + X - M + \Delta St$$



Y compris  $\Delta$  stock c

a-  $\text{PIB} = \sum VAB + TVA + D/ T \text{ importation}$

b-  $\text{PIB} = P T - C I$

c-  $\text{PIB} = R S + \text{Impo li à l'pro} - \text{Subv exploi} + \text{Ex Net d'explo} + C F F + \text{Taxe.}$

## 5-2- الناتج الوطني الخام: P N B

هذا المجمع لا يأخذ بعين الاعتبار مقياس الإقامة و لكن الإنتاج الوطني للأعوان و هو يأخذ بعين الاعتبار منتج من طرف المؤسسات الوطنية المقيمة و الغير مقيمة و هو يستعمل من طرف الدول أو المنظمات الدولية من أجل المقارنة بين البلدين و يمكن القول أن الفرق بين **PIB** و **P N B** هو ضعيف جدا من وجهة الإحصاء.

**PNB = PIB + S et Revenus des Unités National résidant à l'étranger – S et Revenus des Unités étrangères résidant à l'intérieur du territoire nationale.**

**PNB = PIB + Revenus du travail, de la propriété de l'entreprise reçus du reste du monde net des revenus de nature versé au RDM.**

## 5-3- الدخل الوطني الخام: RNB

الدخل الوطني الخام يساوي مجموع مدا خيل التي بحوزة الأعوان الاقتصادية المقيمة بمناسبة المشاركة في الإنتاج الوطني أو الخارجي.

**RN = PIB aux prix du marché + S et rev du RDM – S et rev versé au RDM – CFF(Amortissement).**

**RN = RI + STC (solde des transferts courant).**

رصيد التحويلات من المداخليل المؤسسات و الملكية من الخارج.

**RI = PIB – CFF**

**RN = PIB – CFF + STC.**

## 5-4 مؤشرات أسعار الاستهلاك : Indice des prix à la consommation

بشكل عام مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس أسباب التضخم، و هناك نوعين من مؤشر أسعار الاستهلاك، الأول يسمح بتقييم الحد الأدنى للأجور **SMIG** و الثاني مؤشر خاص بمجمل الأسر.

$$I P C = \frac{\text{cout du panier représentatif en 2005}}{\text{cout du panier représentatif en 2000}}$$

## 6-دالة الاستهلاك : La fonction de consommation

استهلاك سلعة هو الكمية من السلعة التي تلي الحاجات المباشرة للأعوان الاقتصادية و لا لزيادة الإنتاج. و بشكل عام تمثل الاستهلاك النهائي، بمعنى قيمة السلع و الخدمات المستعملة لتلبية حاجيات المباشرة للأفراد أو الجماعة.

الدخل المتاح ينقسم بين الاستهلاك و الادخار.  $Y_d = C + S$  و يعتبر الادخار على أنه الجزء من الدخل التصرفي الذي لم يستهلك، و في دالة الاستهلاك يجب التفرقة بين الميل المتوسط للاستهلاك و الميل الحدي للاستهلاك.

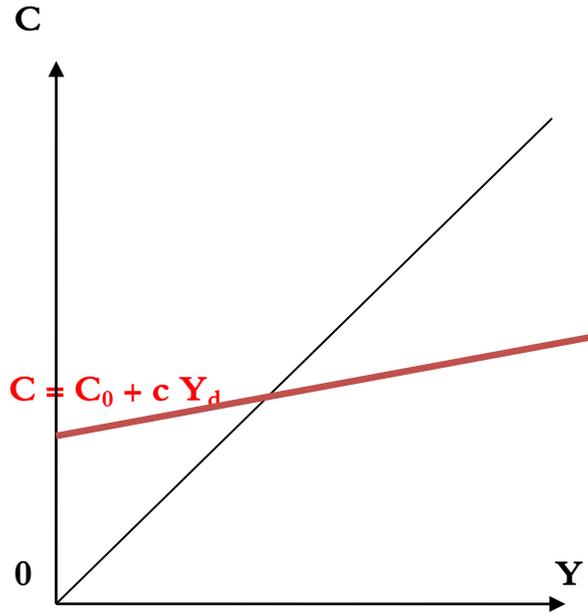
$$P M C = \frac{C}{Y} \text{ - الميل المتوسط للاستهلاك:}$$

$$P m c = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = c \text{ - الميل الحدي للاستهلاك:}$$

$$0 < P m c < 1$$

$$C = C_0 + c Y_d \text{ و تعتبر دالة الاستهلاك دالة خطية:}$$

الاستهلاك المستقل



## 7- دالة الاستثمار : Fonction d'investissement

يقيس للاستثمار النفقات الخامة للمؤسسات و الأسر من أجل رفع مخزونهم من رأسمال ( الإنتاج) أو العقار. بالنسبة

للمؤسسات الاستثمار هو نفقة جارية و مقابلها الحصول على أرباح في المستقبل والتي من شأنها تتوقف على:

- حجم المبيعات.

-معدل الفائدة: من أجل الحصول على استثمار المؤسسة تقوم بالافتراض أو إصدار سندات و كلما ارتفع معدل الفائدة كلما

حدا هذا الأمر من الاستثمارات.

الاستثمار المستقل =  $I_0$

مخزون رأسمال =  $b$

$$I = I_0 + b i \quad i = \text{معدل الفائدة الحقيقي}$$

كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي كلما ارتفعت تكلفة استعمال رأسمال.

ليكن  $\pi$  معدل التضخم،  $i$  معدل الفائدة الحقيقي،  $r$  معدل الفائدة الاسمي.

$$i = r - \pi$$

و غالبا من أجل تبسيط الدراسة نفترض أن معدل التضخم يساوي الصفر  $\pi = 0$

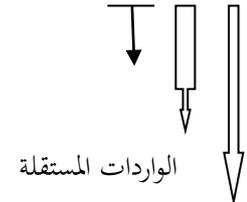
## 8- النفقات العمومية: $G$ Les dépenses gouvernementale

تمثل النفقات العمومية طلب السلطات العمومية و تعتبر دوما متغيرة خارجية و هي ترتبط بالنتاج الداخلي الخام.

## 9- صافي الصادرات: $X_n$ Net des exportations

و تمثل طلب العالم الخارجي.  $X_n = X - M$

$$M = M_0 + m Y$$



الميل الحدي للواردات

الدخل الوطني

**L'équilibre (revenu / dépense) : النموذج الكينزي في التوازن الاقتصادي في**

**10-التوازن الاقتصادي في النموذج الكينزي: revenu / dépense**  
**dans un modèle keynésiens**

العرض الكلي يمثل ب  $Y$

$$R = R_0, T = T_0 + t Y$$

الطلب الكلي = العرض الكلي

$$Y = C + I + G + X - M$$

$$Y = C_0 + c Y_d + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0 - m Y$$

$$Y = C_0 + c (Y - T + R) + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0 - m Y$$

$$Y = C_0 + c Y - c T + c R + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0 - m Y$$

$$Y = C_0 + c Y - c (T_0 + t Y) + c R_0 + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0 - m Y$$

$$Y = C_0 + c Y - c T_0 - c t Y + c R_0 + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0 - m Y$$

$$Y - c Y + c t Y + m Y = C_0 - c T_0 + c R_0 + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0$$

$$Y_e = \frac{1}{1 - c + ct + m} (C_0 - c T_0 + c R_0 + I_0 - b i + G_0 + X_0 - M_0)$$

و تمثل هذه المعادلة التوازن الاقتصادي الكلي في سوق السلع و الخدمات.

المضاعفات:

مضاعف الاستهلاك:  $\Delta C$

$$Y_2 = Y_e + \Delta Y$$

$$Y_e + \Delta Y = \frac{1}{1-c+ct+m} (C_0 + \Delta C - cT_0 + cR_0 + I_0 - bi + G_0 + X_0 - M_0)$$

$$Y_2 - Y_1 = \frac{1}{1-c+ct+m} \Delta C$$

$$\Delta Y = kc \times \Delta c$$

## الفصل الثاني: توقعات الاقتصادية الكلية

عموما التوقعات الاقتصادية الكلية تعتمد على برامج المالية العامة بحيث تجمع بين برامج تعتمد على الاستقرار الاقتصادي و على القوانين المالية و التمويل و الضمان الاجتماعي و خاصة توقعات الإدارات.

### 1-تعريف توقعات الاقتصاد الكلي:

التوقعات الاقتصادية هي التوقع العام بواسطة طرق الاقتصاد القياسي **économétrique** للقيم الحالية أو المستقبلية للمؤشرات الاقتصادية الكلية.

و على سبيل المثال نستعمل من أجل قياس **PIB** أو التضخم أو توجيه سلوك استثمارات المؤسسات أو السياسة الاقتصادية للبنك المركزي و الرئيس.

التوقعات الاقتصادية هي دوما غير أكيدة و كل التوقعات المستقبلية للقيم هي مرفقة بانحرافات الثقة. عدم الدقة من صلاحية السياسات الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية يجعل التوقعات الاقتصادية صعبة.

في الاقتصاد المفتوح التغير في اقتصاد بلد ما له تأثير على النشاط الاقتصادي لشركاء التجارين. بعض المتغيرات كسعر الصرف هم بصفة عامة يتم توقعهم بصفة صعبة و بعض الاقتصاديون يشرون إلى صعوبة توقعات أسعار الصرف لما لا يستحيل توقعها.

يمكن تعريف التوقعات الاقتصادية الكلي على أنها مجموعة من الاحتمالات و المرتبطة بمجموعة من الأحداث المستقبلية. و هذه

التوقعات تعتمد على مجموعة من المعلومات المتاحة في الوقت **t** أين تم تحقيقها. وهذه المجموعة يرمز لها ب  $\Omega_t$  ( المؤشر

الزمني **t** يوافق الوقت **t**). يمثل المعطيات المتاحة و المعارف و النظريات الخاصة بالظاهرة التي نأمل دراستها.

التوقع في الوقت  $t$  للأفق  $h$  و المتغيرة  $y$ . و التي تعتبر كمتغيرة عشوائية يمكن أن تكتب على شكل دالة توزيعية شرطية.

$$\Omega_t G(y) = \text{prob}(y_{t+h} \leq y / \Omega_t)$$

## 2- الآلية المؤسسية: Le dispositif institutionnel

نربط التوقعات الاقتصادية الكلية بقوانين المالية و بمخططات التوازن و الاستقرار الاقتصادي و التي يتم تحقيقها عن طريق

المدرية العامة للخزينة العمومية **DGTP** التابعة لوزارة المالية.

و بصفة تقليدية يتم اعتماد هذه العملية عن طريق عملية أولى في الشتاء نهاية ديسمبر في قانون المالية و الثانية في الربيع من مارس إلى جوان قانون المالية التكميلي.

المدرية العامة للخزينة العمومية تقوم بإعداد ميزانية تقنية اقتصادية «**budget économique technique**» و

التي يتم تحويلها إلى وزير المالية والتي تحتوي عن كل سنة حسابات تقديرية لكل الأعوان الاقتصادية الخاصة بالمحاسبة الوطنية:

الأسر، المؤسسات، الإدارات العمومية و باقي العالم و الذي يجمع الأعوان الغير المقيمة و يصف إضافة إلى ذلك علاقاتهم الاقتصادية مع الاقتصاد الوطني.

هذه الميزانية الاقتصادية التقنية يتم تصحيحها من طرف مكتب وزير المالية ليتم تحويلها إلى حسابات منطقية أو العقلانية

**compte normé** والتي بدورها يتم تحويلها إلى المديرية الأخرى التابعة لوزارة المالية من أجل إعداد مترقيات الموارد

العمومية و حتى إلى مديرية الضمان الاجتماعي، من أجل أن تعتمد الإطار الاقتصادي المشترك.

و بعد التحكيم بين التوقعات المقترحة من طرف مديريات وزارة المالية الإيرادات من طرف مكتب الوزير و مع الأخذ بعين

الاعتبار آخر المعطيات الاقتصادية للاقتصاد الكلي يتم تحويلها إلى مجلس المالية العامة و هذا بأيام قليلة قبل مجلس الوزراء

الذي يؤكد مشروع قانون المالية و يؤكد بالتصويت عليه من طرف مجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

### 3- وسائل الترقب: Les outils de prévision

نستطيع أن نلخص وسائل الترقب في ثلاثة وسائل أساسية و التي تم إعطاءها في كتاب من طرف الاقتصاديين N.

Carnot و B. Tissot سنة 2002 .

#### 3-1- المترقيات بالنسبة للسنة الجارية:

التوقعات الاقتصادية الكلية شأها شأن التوقعات المالية العامة لسنة المستقبلية فهي تتأسس انطلاقا من توقعات السنة الجارية. فهذه الأخيرة تعتبر مرجعا في إعداد الميزانيات المستقبلية، للمدرية العامة للخزينة العمومية. فهي تتوقع نمو الناتج الداخلي الخام و هذا انطلاقا من استعمال الارتباطات les corrélations الإحصائية الموجودة بين بعض المعلومات المعروفة عن الإنتاج و الاستهلاك للفترة الزمنية السابقة أو انطلاقا من سير أراء للأسر و المؤسسات عن نواياهم الاستهلاكية و الإنتاجية للشهور المستقبلية.

من أجل دعم هذه التوقعات للسنة الموالية نعتد على توقعات المفصلة للسنة الجارية فهي لا تتوقع إلا الناتج الداخلي الخام فقط بل أيضا كل المؤشرات الاقتصادية الكلية من طرف الديوان الوطني للإحصائيات و تكون غالبا ثلاثية من إنتاج، استهلاك، استثمار... من أجل خمس قطاعات اقتصادية أساسية.

كما أن هذه التوقعات تعتمد على الإحصائيات المتوفرة ( مؤشر الإنتاج الصناعي، استهلاك السلع من طرف الأسر، رقم أعمال الخدمات...) وعلى إجابات المتحصل عليها من التحقيقات الظرفية و أيضا عن العلاقات الإحصائية ما بين المعطيات و مختلف الحسابات الثلاثية.

الدراسات التطبيقية يتم وصفها في وثيقة عمل للمدرية العامة للخزينة العمومية. التوقعات المعتمدة من طرف وزارة المالية لا تعتمد فحسب على المعلومات المتوفرة من الإجابات رؤساء المؤسسات و الأسر انطلاقا من عمليات المسح و هذا لأن الحقل الإحصائي المتاح هو دوما مختلف عن الحسابات الثلاثية و التقارب ما بين الإجابات التحقيقات و التطور الفعلي المحقق في

الماضي يظهر عدم صلاحية هذه الإجابات و انطلاقا بمقارنة بين الإجابات و ما توصل إليه من معطيات في الماضي يسمح بإعداد توقعات تقترب من الحقيقة.

ومن أجل إعداد ميزانية صحيحة من الوجهة المحاسبية يتم الاعتماد على المعطيات السابقة و الإحصائيات السنوات السابقة. و فيما يخص الطلب العالمي يتم التواصل مع مصدرين محليين مع دراسة النشاط الاقتصادي للدول الأكثر علاقة اقتصادية مع البلد المحلي. أما فيما يخص بعض المتغيرات فتبقى صعبة التوقع و نعتد في تحديد قيمتها انطلاقا من آخر قيمة توصلنا إليها و يتعلق الأمر ب سعر الصرف سعر البترول. و بشكل عام يبقى صعبا إعداد ميزانية بشكل دقيق.

### 3-2- التوقعات للسنة الموالية: Les prévisions pour l'année suivante

من أجل إعداد التوقعات للسنة الموالية و الطلب العالمي نعتد على نتائج السنة الجارية و على المقارنة بين التوقعات الداخلية للجزيرة العمومية و تلك التي تتعلق بالدول ذات علاقة اقتصادية قوية. و إذا استطاعت الخزينة العمومية من الربط توقعاتها بشكل قوي مع الدول ذات علاقة اقتصادية قوية نستطيع التوفر على معلومات حقيقية من أجل إعداد ميزانية تقترب من الحقيقة أو فعلية، و هذا لا يلغي أن بعض المتغيرات كسعر الصرف يتم تحديدها انطلاقا من آخر رقم تم الحصول عليه و من خلال الدراسات نستطيع القول أنه لا يوجد نموذج توقعات دقيق. بحيث مقاييس الميزانية يتم اتخاذها بعين الاعتبار و لكن متوقعة خارج النموذج شأنها شأن حسابات الإيرادات العمومية.

لا يتم إعداد الميزانية الاقتصادية انطلاقا من نتائج النموذج الاقتصادي الكلي و هذا لأن عملية المقارنة بين النتائج و التطورات المحققة في المستقبل تثبت دائما وجود انحرافات و أن البعض منها تم توقعها بشكل سيء. و لهذا لا نعتد على نتائج نماذج السنوات الموالية و لهذا ما يدفعها بإصلاح النتائج أو النموذج الاقتصادي بنفسه.

و نعتبر هشاشة توقعات الخزينة العمومية نتيجة عدم إدماج الصحيح للتطور النظام المالي أو تقاطع الموجود مع المحيط أو الفضاء الحقيقي (الاستهلاك الاستثمار، الإنتاج...)

### 3-3- التوقعات لأجل أفق يتعدى السنة الموالية: Les prévisions à un horizon

#### dépassant l'année suivante

التوقعات الاقتصادية الكلية لمدة تتجاوز السنة و التي بواسطتها يتم إعداد برامج المالية العامة و برنامج الاستقرار الاقتصادي يتم إعدادها بواسطة وسائل أكثر هشاشة. فهي تعتمد أولاً على توقع النمو الاقتصادي *croissance potentielle* في المدى المتوسط. و يمكن تعريفها على أنها تمثل نمو **PIB** و التي يتم ملاحظتها في إطار غياب التدفقات الحالية *fluctuation conjoncturelles* أو على أنها تمثل نمو عوامل الإنتاج ( العمل و رأسمال) المتاحة ومع وجود التطور التكنولوجي.

النمو المتوسط السنوي للناتج الداخلي الخام لمدة أو دورة معينة يمثل النمو المتوقع. و من اجل توقع النمو للسنوات المقبلة من الضروري معرفة مكان أو نقطة الدورة التي يتواجد فيها الاقتصاد، و الذي من أجله يتم تحديد انحراف الإنتاج ما بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي و الناتج الداخلي الخام المتوقع. و الناتج الداخلي الخام المتوقع تعتمد عملية تقييمه على استعمال عوامل الإنتاج بدون تأثير الأسعار و الأجور و أن النمو الحقيقي يوافق النمو المتوقع.

إذا كان الانحراف الإنتاج سلبى ( الناتج الداخلي الخام الحقيقي أقل من الناتج الداخلي المتوقع) و التوقعات تعتبر أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي سوف يرتفع ليلتحق بالناتج الداخلي الخام المتوقع ولكن في الحقيقة هو يبتعد كل البعد عن الناتج المتوقع.

إذا كان انحراف الإنتاج موجب، هو تطور ظرفي متوقع و مما يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك و الاستثمار مع تطور مستمر في الناتج الداخلي الخام و يمكن الإشارة أن الاستثمار يرتفع مع الناتج الداخلي الخام و لكن يتراجع اقل من الناتج الداخلي الخام. و ترجع الصعوبة في معرفة الوقت الذي يلزم من أجل **PIB** الحقيقي يصل إلى قيمة **PIB** المتوقع.

#### 4-دقة التوقعات: La fiabilité des prévisions

التوقعات الاقتصادية الكلية ترتبط بمشاريع قوانين المالية و لكن لا ترتبط إلا بمعدل نمو **PIB** بالحجم كما تعتمد على عدد مهم من المتغيرات الاقتصادية (التوظيف، الاستهلاك الخاص بالأسر.....) والتي من أجلها البعض يستعمل لمعرفة تطور الموارد أو الإيرادات العمومية ( **TVA** تتوقف على الاستهلاك النهائي، اقتطاعات الضمان الاجتماعي تتوقف على الأجور....) الانحراف الموجود بين معدل نمو **PIB** المتوقع و المحقق يمثل مؤشر الاصطناعية ذات الصلة بنوعية التوقعات **indicateur synthétique pertinent** من المهم حساب نمو **PIB** بالحجم أو بالقيمة الحقيقية و هذا من أجل الأخذ بعين الاعتبار نوعية التوقعات.

تطور الأسعار ( التضخم ) الذي يعتبر مهم من أجل وضع توقعات صحيحة للميزانية المالية للدولة. الإيرادات العامة ترتبط بتطور النمو الاسمي و لا حقيقي للاستهلاك أو حجم الأجور على سبيل المثال. و لذلك الاقتصاديون يضعون ثلاثة أسباب أساسية لأخطاء التوقعات.

#### **4-1-عدم دقة المعطيات و عدم استقرار النماذج:**

الاقتصاد لا يخضع لنظام العلوم الدقيقة مثل الفيزياء و الرياضيات، فالمعطيات الاقتصادية الإحصائية تتوفر دون الأخذ بعين الاعتبار لأي خطأ عند إعدادها. لا يهم الأرقام بالسنتيميئات، مع العلم أن الأرقام قبل الفاصلة لست أكيدة. ومن ثم عدم دقة المعطيات تقلل من أهمية النماذج الاقتصادية.

#### **4-2-غياب النظرة الإجمالية و النوعية:**

التوقعات الجزئية لا تضم إلا بعض المتغيرات و بالعموم الاقتصادية و العددية و لا تأخذ بعين الاعتبار تطور قوى العلاقات و ظهور اتجاهات جديدة و أكثر تخطيط من ضرورة. هذا التوقع يبنى على اقتصاد يتأسس من القطاعات المستقبلية و يتم استنتاج التوقع الاقتصادي من التوقع الاجتماعي و السياسي ويتم تجزئتهما من التوقعات التكنولوجية و الديموغرافية.....

رغم أن كلما تسارع التطور **PIB** و النمو الديموغرافي الترابط بينهما يتقوى، و الكل يؤثر في المجموعة و المقاربة الإجمالية تفرض نفسها. و لهذا يجب التعويض الجزئي بل الكلي مع الأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الكمية و النوعية و التي تؤثر من قريب أو بعيد في المشكلة المدروسة أو قيد الدراسة.

#### 4-3- تفسير المستقبل بالماضي:

أغلبية طرق التوقعات تعتمد اتجاه إسقاطي منطقي و الذي يبدو مخادع في محيط يتغير من ظرف إلى آخر. و الظواهر التي يتم أخذها بعين الاعتبار هي بدون توقف تزداد تعقيد و مستقلة. بحيث يظهر عدم قدرة النماذج الاقتصادية لارتقاب التغيرات الهيكلية (الأزمات) و مستعملها يشاركون هذه الأخطاء التوقعات في أهم المتغيرات.

و عموما يكون مستحيلا ترقب المستقبل بدلالة معطيات ماضية، يجب نظرة إلى المستقبل من أجل توضيح الحاضر.

#### 5- ترتيب تقنيات الترقب:

الطرق هي مجمعة في شكل فئات على النحو التالي:

- نهج على أساس حكم أو غير رسمي. Les approches taxées sur le jugement ou informelle
- الطرق الإسقاطية أو المتعددة. Les méthodes extrapolatives ou uni variées.
- الطرق التفسيرية أو الشرطية. Les méthodes explicatives.
- الطرق النظامية و الاقتصاد القياسي. Les méthodes systémiques et économétriques.

و من أجل فهم أحسن لطرق المشار إليها من الأحسن أخذ مثال نموذجي لكل طريقة. بحيث مدة الترقب تكون في المدى القصير جدا **TCT**، المدى القصير، المدى المتوسط و المدى الطويل. و يمكن أن نجمع بين الطرق أي هناك دمج للطرق،

ومن الأفضل الربط ما بين الطرق عندما تكون العمليات متكاملة و يكون عدم اليقين على الطريقة الأحسن للنموذج الذي نتبناه.

## 5-1- الطريقة الغير رسمية:

طرق الغير رسمية أو الحكمية هي الأكثر استعمالا في المؤسسات، وعموما هي مستعملة في التطبيقات الخاصة بمعلومات كمية غير كافية (معطيات قياسية، أقل فعالية أو متعددة) و لكن تتوفر على كم مهم من المعارف و المعلومات النوعية. و من أهم الطرق الغير رسمية نجد:

- اجتماعات الخبراء.
- التخطيط و سياسات الأسعار (تطور المبيعات، ميزانية ترويجية)، المدى الطويل ، المتوسط و القصير.
- تداخل ما بين قوى المبيعات على سبيل المثال تطور مبيعات مؤسسة التي تقوم بيع عدة منتجات مختلفة في المدى القصير و المتوسط.
- تطور الأحداث على سبيل المثال نفايات مؤسسة، أو منطقة في المدى المتوسط والطويل.
- مقارنة **DELPHI** متغيرات نوعية، مخططات، سياسة الأسعار و وكلها في المدى الطويل، المتوسط و القصير.

## 5-2- الطرق الإسقاطية:

الطرق الإسقاطية تستعمل الملاحظات الكمية في الماضي لتغيره من أجل ترقب مستقبلها. و تستعمل عموما من أجل التوقعات في المدى القصير و خاصة عندما المتغيرات التفسيرية لا تكون متاحة أو تفتقد لدقة أو الجمود الخاص بعدة متغيرات اقتصادية و وجود معلومات قرينة بالظاهرة المدروسة تسمح عموما من تعدد الطرق الإسقاطية و أهم ما يوجد في هذه الطرق نذكر:

- التوقعات الساذجة، ظاهرة غير أكيدة للترقب (ترقب سعر سهم معين) في المدى القصير جدا.

- تجانس أسي (بسيط، مزدوج، مكيف، مهتلك...) سلاسل قصيرة، طبيعة صناعية، اقتصاد جزئي كثفات شهرية أو ثلاثية (على سبيل المثال إنتاج قطاع النسيج خلال ثلاثة الأشهر المقبلة) المدى القصير و القصير جدا.
- منحنيات النمو (تراجع خطي، خدمات لوجستكية...) سلاسل سنوية، أقل دورية، أكثر نظامية (على سبيل المثال مدة أو دورة حياة المنتج) المدى المتوسط و الطويل.
- التحليل الموسمي (متوسط الهاتف النقال...) سلاسل ثلاثية و خاصة شهرية و التي تمثل مختلف التحليلات الموسمية) استهلاك المواد الغذائية) المدى القصير.
- التحليل الطيفي ( مركبات غير ملاحظة) سلاسل طويلة (الإنتاج الصناعي الثلاثي) المدى القصير.
- طريقة **ARFIMA** ذاكرة طويلة، سلاسل طويلة جدا، سلاسل سنوية (تطور أسعار البترول) المدى الطويل و المتوسط.
- نماذج عشوائية غير خطية (بعثة، مزدوجة خطية، بمعامل مرتبط بالزمن...) سلاسل طويلة، بطبيعة مالية (معطيات يومية في الوقت الحقيقي)، سلاسل اقتصادية متقلبة (المتغيرات النقدية) مثال سعر الصرف، معدل الفائدة، المدى القصير و القصير جدا.
- نموذج حركي خطي، سلاسل طويلة و التي من أجلها تتوفر على معلومات تقريبية (مبيعات مؤسسة) المدى القصير.
- طرق تتأسس على تحليل المنحنيات و المعطيات المالية (سعر السهم) المدة القصيرة.

### 5-3- الطرق التفسيرية:

الطرق التفسيرية تستعمل قيم الماضي لمتغيرة واحدة أو عدة متغيرات و حتى متغيرة محل الدراسة **Y** و التي تعتبر متغيرة تابعة.

هذه الطريقة للتوقع تتوقف على نوعية التوقع المتحصل عليه عن طريق هذه الطرق و ترتبط أيضا بنوعية التوقع و الأمل

للمتغيرات التفسيرية في مدة التوقع و هذه النوعية من طرق التوقع هي الأكثر طلبا عندما يوجد متغيرات تفسيرية أين

المعلومات هي متوفرة بطريقة أسرع من المتغيرة التابعة، بالنسبة للتوقعات في المدى القصير أو الطرفية نعتمد على المؤشرات المقدمة في الاقتصاد و أهم الطرق التوضيحية أو التفسيرية نجد:

- التراجع المتعدد، التخطيط (توقع المبيعات انطلاقاً من سياسة الأسعار و الميزانية المخصصة لترقية المبيعات) المدى القصير، المتوسط و الطويل.
- نموذج الدوال التحويلية، سلاسل طويلة (ترقب نشاط انطلاقاً من مؤشر متطور) المدى المتوسط و القصير.
- نماذج لتصحيح الأخطاء، نماذج الانحرافات المعيارية، سلاسل طويلة و متغيرات اقتصادية متفاعلة فيما بينها (متغيرات الاقتصاد الكلي، الاستهلاك الخاص، **PIB**) المدى المتوسط و القصير.
- نموذج حركي خطي، سلاسل طويلة و التي من أجلها تتوفر على معلومات تقريبية (مبيعات مؤسسة) المدى القصير.

#### 5-4- الطرق النظامية:

الطرق النظامية تأخذ النظام الاقتصادي بشكله العام، فهي تستعمل العلاقات و التقاطعات الممكنة ما بين عدة متغيرات، وهذه الطرق تستعمل من أجل إيجاد نماذج الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد المتوسط خصوصاً، فهي تستعمل كوسيلة محاكاة simulation (التخطيط، السياسة المالية، السياسة النقدية) و بتوقع متوسط و طويل الأجل.

## الفصل الثالث:

### التوازن الاقتصادي الكلي و السياسات الاقتصادية

من خلال هذا الدرس نسعى إلى عرض التحليل في شكل نقدي لأهم آليات أو الميكانزمات الاقتصادية من عرض و طلب كلي في جميع الأسواق. مع وضع بديهية دور النمو الاقتصادي في مجتمعاتنا الحالية من تغير الدخل الوطني وحجم التوظيف. وكذلك تحليل ونقد المشاكل المرتبطة بالنمو الاقتصادي. تقييم الدورة الاقتصادية، وضع و تقييم السياسات الاقتصادية المتبناة من طرف السلطات العمومية و تحليل و تقاطع أهم تيارات النظرية الكلاسيكية و الكينزية و النقدية.... مع استنتاج العلاقات الموجودة مع مختلف الظواهر السياسية و الاجتماعية.

#### 1-التوازن الكينزي (L'équilibre Keynésien (sous emploi et multiplicateur)

##### العمالة الغير كاملة و المضاعف):

يعتبر تطور و اختلال التوازن في النظام الاقتصادي من أهم المعارف التي يبحث عليها المواطن من أجل تفسير الأسباب، بحيث تعتبر من بين المفاهيم التي تشرح العلاقة بين التضخم و البطالة.

#### **1-1-توازن الدخل الوطني : L'équilibre du revenu national**

توازن الدخل الوطني يعني المساواة بين  $OG$  (Y) و الطلب الكلي  $DG$  وهذا يعني أن:

$$Y = C + I + G + (X - M).$$

ردود المدرستين الكلاسيكية والكينزية يتفقان على نفس الطريقة التي يحدث بها التوازن الكلي ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

	تحقيق التوازن	آليات التوازن
الكلاسيك	الطلب يتأقلم مع العرض	تغير في الأسعار
كينز	العرض يتأقلم مع الطلب	التغير في الكميات المعروضة.

يجب الإشارة إلى أنه يوجد ما قبل وما بعد كينز. فسابقا كانت النظرية الكلاسيكية تسيطر بحيث الأجور و الأسعار هي كافية المرونة من أجل الوصول بالأسواق إلى التوازن. و العرض يستقر دائما عند مستوى العمالة الكاملة.

في سوق العمل كلما ينخفض طلب العمل الأجور تنخفض والكل يتمنى العمل بسعر السوق ولذلك يجدون عمل و الآخرين ليسو ببطالين بالمفهوم الاقتصادي. أما في سوق رأسمال التوازن بين الادخار و الاستثمار يتحقق عن طريق معدل الفائدة. وكل تغيير في الطلب الكلي لا يؤثر إلا في مستوى الأسعار و بالمقابل كل سياسة اقتصادية هي غير مجدية.

خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 1930 وفي ايطار تخفيض الإنتاج و الأسعار و بقاء البطالة مرتفعة(ملايين من الأسر في الدول الصناعية باتت من دون دخل) دفعت بالسلطات العمومية إلى تبني سياسات الإنفاق العمومي من أجل امتصاص البطالة.

\*مفهوم الطلب الكلي الذي يحدد الإنتاج

الطلب **Insuffisant** لضمان العمالة الكاملة ولأجله كينز قام بتطوير نموذج العمالة الغير كاملة **Sous emploi**

الاقتصادي الكلي يمكن أن يكون غير كافي من خلال الدراسة بين كينز أن البطالة يمكن أن تتواجد و ممكنة من أجل مستوى من الطلب الموجود.

كما يمكن للكلب أن يكون مرتفعا ويؤدي إلى التضخم.

## \*ثبات الأسعار والأجور La rigidité des prix et des salaires

**LA** نعي به أن الأجور تتلاءم عموماً بشكل سيء أو بطيء في المدى القصير. عندما المستوى العام للأسعار

**viscosité des salaires** ينخفض، وإذا الأجر الاسمي لا يتلاءم مع التخفيض فالأجر ثبات الأسعار

بحيث تؤثر سلباً على مستوى **P** الحقيقي سوف يرتفع. هذا الارتفاع في التكلفة الحقيقية يجبر المؤسسات لتخفيض إنتاجها التوظيف.

-جمود الأسعار: بنفس النظرة الأسعار في بعض الأحيان تتلاءم ببطء مع تغيرات الشروط الاقتصادية. و بالمقابل التكاليف

تتدخل من أجل تغيير **cout catalogue** المتحملة من طرف المؤسسات . . مما يؤدي إلى عرقلة نشاط الأسواق.

الأسعار) التكاليف النموذجية

\*نظرية النقدية للنقود تعتمد على تفضيل السيولة ونتاجة نجد:

-العرض يتلاءم مع الطلب ويمكن لهذه الأخيرة أن تكون غير كافية لضمان العمالة الكاملة" السياسات الاقتصادية يجب أن

تكون مباشرة على الطلب

وليس في السياسة النقدية لأنها تؤثر مباشرة في معدل الفائدة، أي أن التأثير على كل من **I** و **C** غير أكيدة وغير سريعة.

$$C + I + G + (X - M)$$

-وفي هذا الإطار، مستوى العام لأسعار يفترض **ajustements** تكون على شكل مخرجات وكذلك بطريقة غير سريعة .

أنه ثابت لا يتغير والتعديلات

سرعتها تكون أقل من العمالة الكاملة بحيث لا يتم تدارك هذه الأخيرة. و لهذا نتواجد أمام إمكانية التضخم بالطلب.

## 1-2-التوازن الكينزي:

قام كينز بكتابة النظرية العامة **théorie générale**.

إذا الميل الحدي للاستهلاك و معدل الاستثمار يعطي طلب فعال غير كاف. المستوى العام للتوظيف يكو أقل من عرض العمل المتاحة أو المحتمل أن يكون.

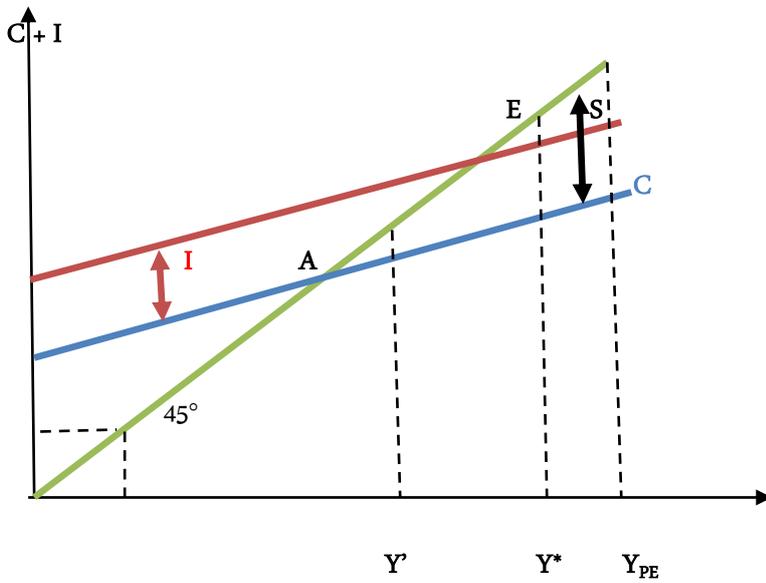
من أجل التوضيح هذا بطريقة بسيطة تفترض أن  $Y = Y_d = PIB$ . أي أن الدخل الوطني و المتاحة متساويان.

وفي هذه الحالة يتم إهمال الضرائب و العالم الخارجي وهذا لتحصل على دوال خطية أكثر بساطة.

من أجل تحديد التوازن الاقتصادي الكلي نقوم برسم دالة الاستهلاك بالأزرق و مستقيم  $45^\circ$  بالأخضر. بحيث كل منحنى

متواجد في هذا المستقيم يمثل المساواة بين الاستهلاك والدخل أين قمنا بإضافة إلى دالة الاستهلاك دالة الاستثمار وافترضنا

أن الاستثمار عبارة عن متغيرة مستقلة و الدالة تصبح:



أين دالة **C** تتقاطع مع المستقيم <sup>45</sup> أين ( $Y=C$ ) و الادخار **S** هو منعدم. بما أن كل الدخل تم استهلاكه.

- في النقطة **A** الاستهلاك

و المستقيم <sup>45</sup> مثل مستوى **PIB** أين يكافئ الإنتاج المعروض بما أن  $C+I=Y$  وفي هذه النقطة الأعوان لا تقوم

نقطة التقاطع **E** ما بين **C+I** التوازني

باستهلاك كل دخلها و دالة الاستهلاك تتواجد أسفل المستقيم <sup>45</sup> و يقوم  $I=S$  اذا الأسر يساو استثمار المؤسسات.

بادخار نفس قيمة الاستثمار

في حالة ما اذا تواجد الدخل  $Y^*$  في وضعية أقل من مستوى العمالة الكاملة فنحن في وضعية توازن العمالة الغير كاملة.

التوازني

وفي حالة ما إذا كان دخل العمالة الكاملة أقل من دخل التوازني نحن نتواجد في وضعية التضخم بالطلب و هذا يعني أن

الطلب الكلي يفوق القدرات الإنتاجية وفي هذه الحالة لا نستطيع من رفع العرض و الطلب مرتفع جدا مما يقود إلى ارتفاع

الأسعار.

### 1-3-المضاعف الكنزي:

من خلال المنحنى السابق نفهم بأن التوازن يمكن له **C** و **I** تغيرت أو تم إضافة النفقات العمومية **G** كمتغيرة خارجية نقوم

أن يتغير إذا إحدى المركبات

بتطوير النموذج التالي بحيث دالة الاستهلاك تكتب من الشكل:

$$C = C_0 + c Y_d$$

$C_0$  تمثل الاستهلاك المستقل، **c** الميل الحدي للاستهلاك مع افتراض الضرائب و التحويلات منعدمة بحيث  $Y=Y_d$ .

الاستثمار العمومي و الاستثمار الخاص هي متغيرات خارجية أي مستقلة وتساوي على التوالي  $G_0$  و  $I_0$ .

و التوازن يكون على النحو التالي:

$$Y = C_0 + c Y + I_0 + G_0$$

$$Y - c Y = C_0 + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1-c} [C_0 + I_0 + G_0] \dots \dots \dots (1)$$

و إذا انتقلنا إلى الدالة التي من أجلها يتم تغير في الدخل يمكن أن تكتب من الشكل التالي:

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-c} [C_0 + \Delta C_0 + I_0 + \Delta I_0 + G_0 + \Delta G_0] \dots \dots \dots (2)$$

ب طرح 1 من 2 ينتج:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-c} [\Delta C_0 + \Delta I_0 + \Delta G_0]$$

التغير الكلي في الناتج الداخلي الخام يمثل التغير المتعدد في  $G_0$ ،  $I_0$ ،  $C_0$  للطلب النهائي و هذه الآلية تعرف بالمضاعف المتغيرات الخارجية

effet du multiplicateur و تؤثر كالتالي:

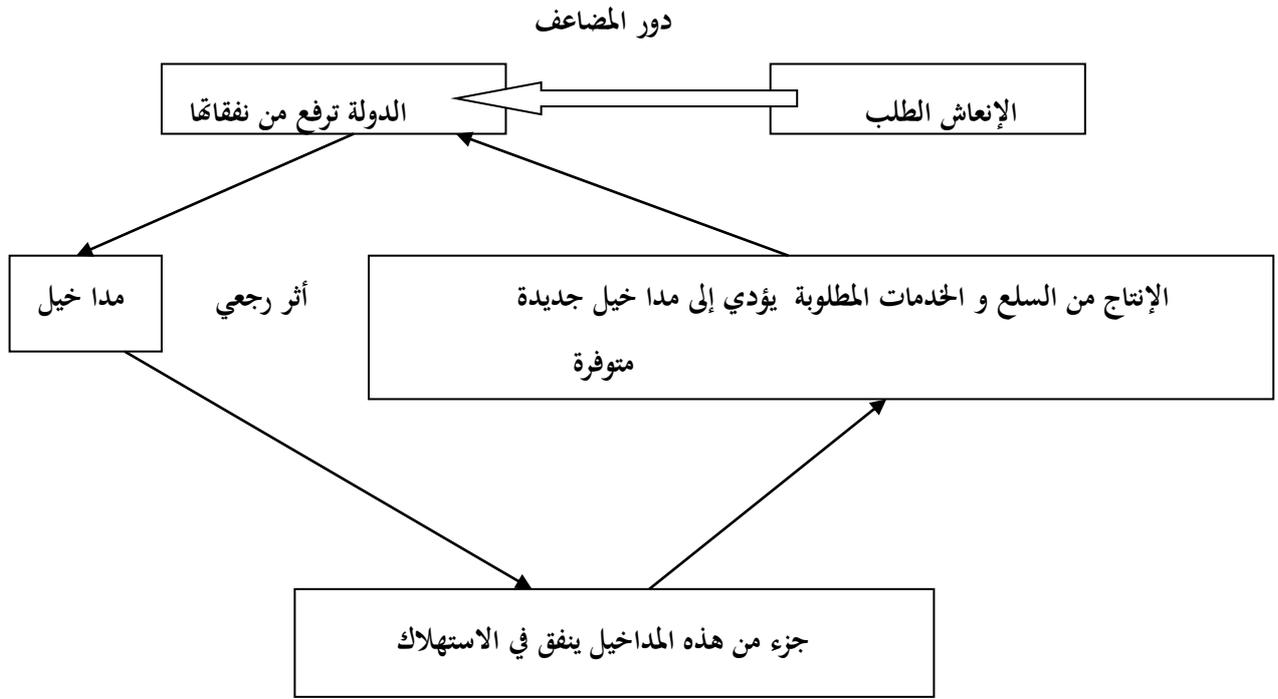
1-ارتفاع مبدئي في الاستثمار يقوم بالرفع بنفس القيمة في الناتج الداخلي الخام.

2-الارتفاع في الدخل يقود إلى الارتفاع أقل في الاستهلاك  $0 < c < 1$

3-الارتفاع في الاستهلاك يؤدي إلى الارتفاع بنفس القيمة في الناتج الداخلي الخام.

يقود إلى الرفع في الدخل الوطني

أثر المضاعف يعني أن التغيير في المتغيرات الخارجية  $C_0$ ،  $I_0$ ،  $G_0$



## 2- النموذج الطلب و العرض الكلي:

في هذه المرحلة نقوم بعرض النظريات المعاصرة التي تسمح بتفسير التغيرات الاقتصادية في المدى القصير من Fluctuation

تدفقات اقتصادية

( نتحدث هنا عن الدورة الاقتصادية)، تتعلق بكل متغيرات الاقتصاد الكلي: خلال مرحلة الإيقاف الناتج الداخلي الخام

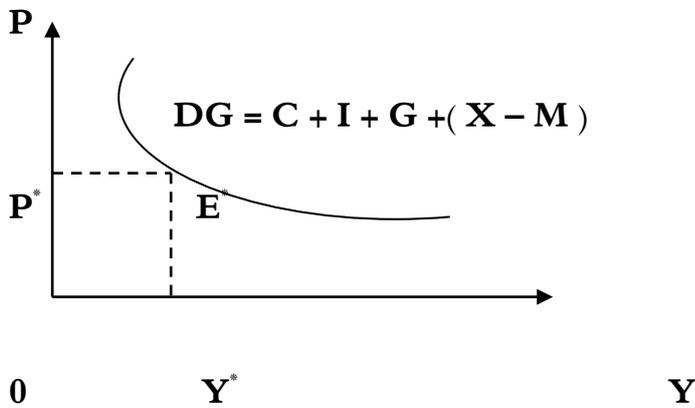
الحقيقي ينخفض و مدا خيل الأعوان ( الأسر و المؤسسات) تنخفض بدورها شأنها شأن الإنفاق الاستهلاكي و الاستثمار

الخاص. ومن تم يرتفع معدل البطالة، لأن المؤسسات تنتج أقل: مما يدفعها إلى استثمار و توظيف أقل ومن هنا النموذج  $déflateur$  du PIB. يصف متغيرتين الأولى حقيقية تتعلق بالنتاج الداخلي الخام والثانية نقدية تمثل المستوى العام

للأسعار و يقاس بالانكماش الناتج الداخلي الخام

## 2-1-الطلب الكلي:

الطلب الكلي يمثل الكميات من السلع والخدمات المطلوبة في اقتصاد ما عندما كل مستوى العام للأسعار. فهي تمثل أن كل ارتفاع أو انخفاض في المستوى العام للأسعار يقود إلى التخفيض أو الارتفاع في الناتج الكلي. وهذا هو تمثيلها البياني:



## 2-2-تفسير دالة الطلب:

$DG = C + I + G$  تربط المستوى العام للأسعار مع الناتج الداخلي الخام، بحيث  $P^*$  تمثل المستوى العام للأسعار في دالة الطلب الكلي:  $+(X - M)$

يمثل الناتج الداخلي الخام الحقيقي عند التوازن. فدالة الطلب الكلي تمثل الإنفاق الحقيقي عند كل مستوى من الأسعار. كل

مرحلة قوته. و  $Y^*$  شيء يساوي

الأخر. و هناك ثلاثة أسباب تفسر شكلها المتناقص. و هذا يعني أن كل انخفاض أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار يقود إلى انتقال للمنحنى في المدى الطويل:

### - أثر الثروة: Effet de richesse ou effet Pigou

مؤسس نظرية الرصيد النقدي الحقيقي. بحيث القيمة الاسمية للنقود المحتفظ بها من طرف العون الاقتصادي تبقى ثابتة أما

Pigou قيمتها الحقيقية فهي تمثل

قدرتها الشرائية، وهي تتغير حسب المستوى العام للأسعار، إذا انخفض الأعوان المحتفظة بالنقود ترى أن قدرتها الشرائية ترتفع وهذا ما يشجعها على الاستهلاك أكثر.

### - أثر سعر الفائدة الكينزي Effet du taux d'intérêt

عندما المستوى العام للأسعار ينخفض، الأعوان هي بحاجة إلى السيولة أقل من أجل شراء سلع و خدمات وعلى الأقل جزء من هذا الادخار يكون سائل و التخلي عن السيولة يقود إلى تخفيض معدل الفائدة ومحفزة بدورها للاستثمار كمرحلة من مركبات الطلب الكلي.

### - أثر سعر الصرف Effet du taux de change Mundell Fleming

عندما معدل الفائدة ينخفض، بعض المستثمرين يبحثون على مردودية أحسن في الخارج و من أجل ذلك يقومون بشراء العملة الصعبة مقابل العملة المحلية مع انخفاض في قيمة العملة المحلية. و عندما تنخفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الصعبة، منتجاتنا تصبح أكثر تنافسية أي أقل سعر من الخارجية و الصادرات ترتفع، بينما الإنتاج أو المنتج الأجنبي يصبح أكثر ارتفاع في الأسعار و الصادرات تنخفض و قيمة رصيد الميزان التجاري تؤثر إيجابيا على منحنى الطلب الكلي.

و هذا التحليل غير صالح إلا في حالة أن عرض النقود ثابت لا يتغير لأن التغير في الكتلة النقدية يؤثر في معدل الفائدة.

## 2-3- انتقال منحى الطلب الكلي:

الطلب الكلي ليس بثابت و لأجل ذلك نقوم بدراسة المعاملات التي تؤدي بانتقال منحى الطلب.

### -مقاييس السياسات الاقتصادية:

و هنا نقصد بالأخص مقاييس السياسة المالية و الجباية. و كلما قررت السلطات العمومية من رفع النفقات العمومية أو الدخل المتاح ( تخفيض الاقتطاعات الإجباري و رفع التحويلات) أو مقاييس السياسة النقدية عن طريق خفض في معدل الفائدة.

### -مقاييس خارجة عن النموذج:

من بينها تغير العوامل الخارجية والتي يمكن لها أن تؤثر مباشرة في صافي الصادرات أو تغيير أسعار المواد الأولية كالبتروول....

إذ اتفق أغلبية الاقتصاديين على محددات الطلب الكلي فنظرتهم تختلف إذا كانت الأهمية المطلقة للأفضلية تختلف.

## 3- العرض الكلي:

العرض الكلي يمثل سلوك المؤسسات. و يمكن تعريفها على أنها مستوى المخرجات الحقيقية للمنتجات عند مستوى معين من

الأسعار. ( مفهوم كل شيء يساوي آخر) و لهذا يجب دراسة العرض الكلي في المدى القصير و المدى الطويل و الذي يلزم

بعض التوضيحات.

### 3-1- العرض الكلي في المدى الطويل: مفهوم المفتاحي للنتائج المتوقع وNAIRU:

العرض الكلي في المدى الطويل يرتبط بالنتائج المتوقع و يعتبر مفهوم ذو أهمية كبيرة.

النتائج الداخلي الخام المتوقع يعرف على أنه الكميات القصوى من السلع والخدمات التي نستطيع إنتاجها مع حالة الاستقرار الأسعار

في اقتصاد دولة ما. وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار قيود عوامل الإنتاج والتكنولوجيا. استقرار الأسعار يعني وجود معدل طبيعي للبطالة أو هيكلية والتي يمثل معدل البطالة أين الضغوطات لارتفاع الأجور والأسعار تتوازن بمعنى آخر العمالة الكاملة"الاقتصادية" لا تساوي البطالة صفر.

معدل البطالة الطبيعي يمكن تسميته أيضا بمعدل الهيكلية للبطالة أو NAIRU عدم تسارع التضخم مع فشل في البطالة.

Non Accelerating Inflation وهو مستنتج من العمل العادي لسوق العمل و يرتبط أساسا بالظواهر الحقيقية Rate of Unemployment

والتي تؤثر في عرض و طلب العمل. (عوامل ديموغرافية، التطور التكنولوجي، تنظيم السوق، متغيرات في الزمن.....).

و كنتيجة قيمة NAIRU ليست بثابتة عبر الزمن و تختلف من بلد إلى آخر. فإذا أخذنا كمثال ارتفاع SMIG فهذا

سوف يؤدي بضعغوطات على الأجور بما أن العمال الذين يتقاضون أجرة أقل من SMIG القديم سوف يطالبون برفع

أجرتهم. و من أجل إيقاف الضغوطات و تفادي تأثيرهم على الأسعار فهنا سوف يقومون برفع معدل البطالة الحقيقي أو

الطبيعي و هذا ما يؤدي إلى رفع البطالة بشكل عام.

**Attention : le NAIRU n'est pas le taux de chômage constaté dans l'économie Celui-ci appelé taux conjoncturels, varie en fait autour de NAIRU.**

### 3-2- العرض الكلي الطويل و قصير المدى:

العرض الكلي في المدى الطويل يرتبط بعرض عوامل الإنتاج (العمل و رأسمال) و بالتكنولوجية. و هذا العنصر لا يرتبط بمستوى العام للأسعار  $OGLT$  هو عبارة عن مستقيم عمودي عند نقطة الناتج المتوقع (أو بشكل أكثر دقة عند ناتج العمالة الكاملة  $Y_{PE}$ ).

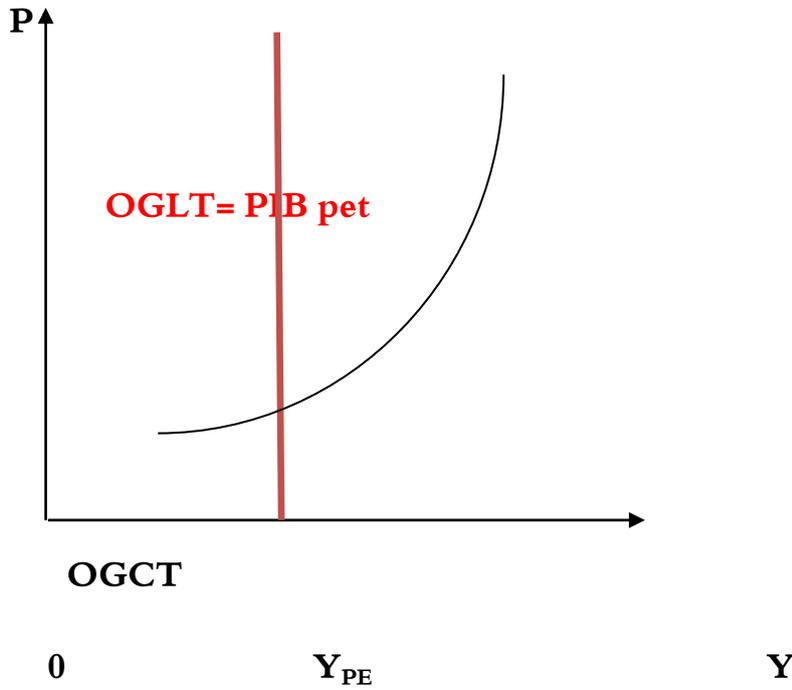
عند محور السينات  $Y$  يمثل  $PIB$  الحقيقي وكلما ابتعدنا عن الأصل كلما  $PIB$  كان مرتفع. و كلما معدل التوظيف ارتفع و من تم معدل البطالة أكثر انخفاضاً.

و كل تغيير في النظام الاقتصادي و الذي يؤثر في  $PIB$  المتوقع يؤدي إلى انتقال منحنى  $OGLT$ . على سبيل المثال تطور تكنولوجي مهم أو ارتفاع ديموغرافي ملحوظ ينقل منحنى  $OGLT$  إلى اليمين و هذا لا يعني بديهياً أنه سيكون توظيف أكثر. و لكن الناتج الداخلي الخام المتوقع أكثر ارتفاع و كل ارتفاع في  $SMIG$  و الارتفاع في  $NAIRU$  تترجم بانتقال منحنى  $OGLT$  إلى اليسار.

عند دراسة العرض الكلي في المدى القصير ارتفاع المستوى العام للأسعار يدفع بالإنتاج إلى الفوق و نحصل على منحنى متزايد.  $Y_{PE}$  يمثل نقطة العمالة الكاملة (بما في ذلك  $NAIRU$ ) عدة ظواهر تفسر الشكل  $OGCT$  أي ن مرونة الأسعار و الأجور ( المفهوم الكنتزي) لا يدخل في هذا المفهوم لأن بالنسبة لكينز لا توجد مرونة. و هذه التفسيرات ليست صالحة في المدى القصير.

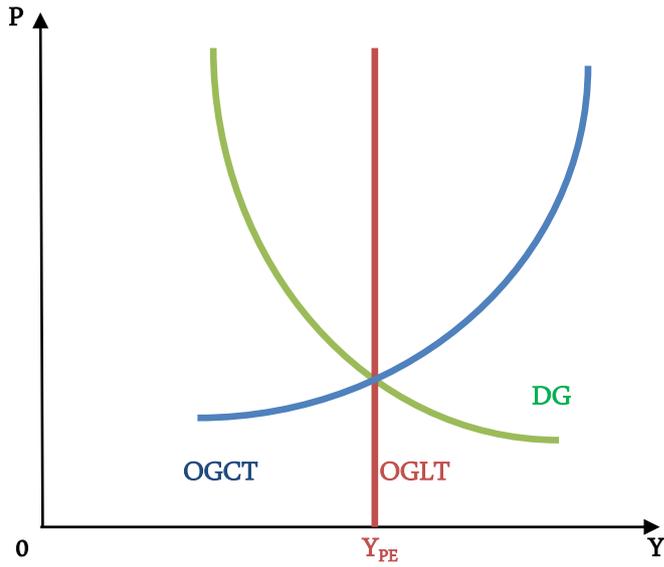
دالة العرض الكلي في المدى القصير يمكن أن تنتقل تحت تأثير تكاليف عوامل الإنتاج و لكن تبقى التوقعات anticipations أساسا العامل المؤثر في انتقال **OGCT** إذا توقع الأعوان ارتفاع في الأسعار يطلبون ارتفاع في الأجور من أجل الحفاظ و تحسين قدراتهم الشرائية.

و هذا ما يرفع تكاليف الإنتاج و يخفض من **OGCT** (انتقال نحو اليسار).



#### 4-التوازن الاقتصادي الكلي:

التوازن في المدى الطويل يحدد بتقاطع المنحنيات **DG** و **OG**. نلاحظ أن **OGCT** يمر عبر نفس النقطة. التوازن بين **OGLT** و **DG** مع العلم أن الأسعار و الأجور تتغير بصفة مطلقة من أجل تحقيق التوازن الكلي.

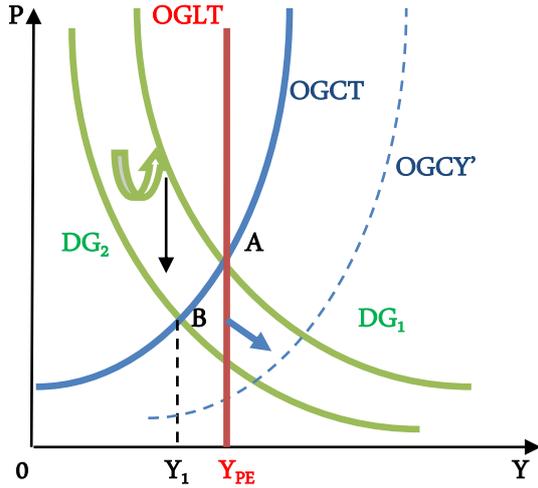


يمكن الإشارة أن التغير في **OG** و **DG** يمكن حدوثه والذي من أجله يجب إدخال الإصلاحات الكلاسيكية و الكينزية.

في المدى القصير التوازن **DG** و **OGCT** (**PIB réel**) يمكن أن يكون أقل من توازن **PIB** المتوقع والذي يعني أن معدل البطالة الحقيقي أكبر من **NAIRU**. ولهذا نتساءل عن إمكانية إيجاد حلول من أجل إعادة التوازن عند الهدف الاقتصادي الكلي. و لأجل ذلك نقوم بوضع بديهية أنه يوجد تراجع من جهة الطلب و العرض.

الحالة الأولى: تراجع الطلب.

و انطلاقا من الحدث الخارجي الأعوان الاقتصادية تصبح متشائمة في المستقبل و لهذا يقوم المستهلكين من تقليل استهلاكهم و المؤسسات تخفض من إنتاجها أو استثماراتها و لهذا ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو الأسفل (**DG<sub>1</sub>**) (**ver DG<sub>2</sub>**) الوضعية هي واضحة، الاقتصاد الذي افترضناه في توازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد في توازن العمالة الغير كاملة عند النقطة **B** ( $Y_1 < Y_{PE}$ ).



بالنسبة للكلاسيك مرونة الأسعار و الأجور تسمح بإعادة التوازن عن طريق انخفاض الأسعار و لهذا العرض الكلي في المدى القصير ينتقل نحو اليسار. في وضعية 'OGCT' . عند مستوى العام للأسعار أقل و هذا ما يسمى

### انكماش **déflation** .

بالنسبة للكثريون ندرة مرونة الأسعار تحرم من إعادة التوازن و يمكن للاقتصاد أن يبقى في الوضعية **B** لمدة أطول(توازن العمالة الكاملة) و الحلول بالنسبة لهم في يد الطلب الكلي من أجل الرجوع عند **A** و لهذا يجب نقله نحو اليمين من أجل العودة إلى الوضعية الأولى و هذا عن كريق تدخل الدولة بسياسات الاقتصادية الملائمة و بما أن الطلب الكلي يعتمد على الإنفاق الحكومي و كل ارتفاع في **G** يقود إلى خفض الانحراف ما بين  $PIB_r$  الحقيقي ( $Y_1$ ) و  $PIB$  المتوقع ( $Y_{PE}$ )

### الحالة الثانية: تراجع العرض.

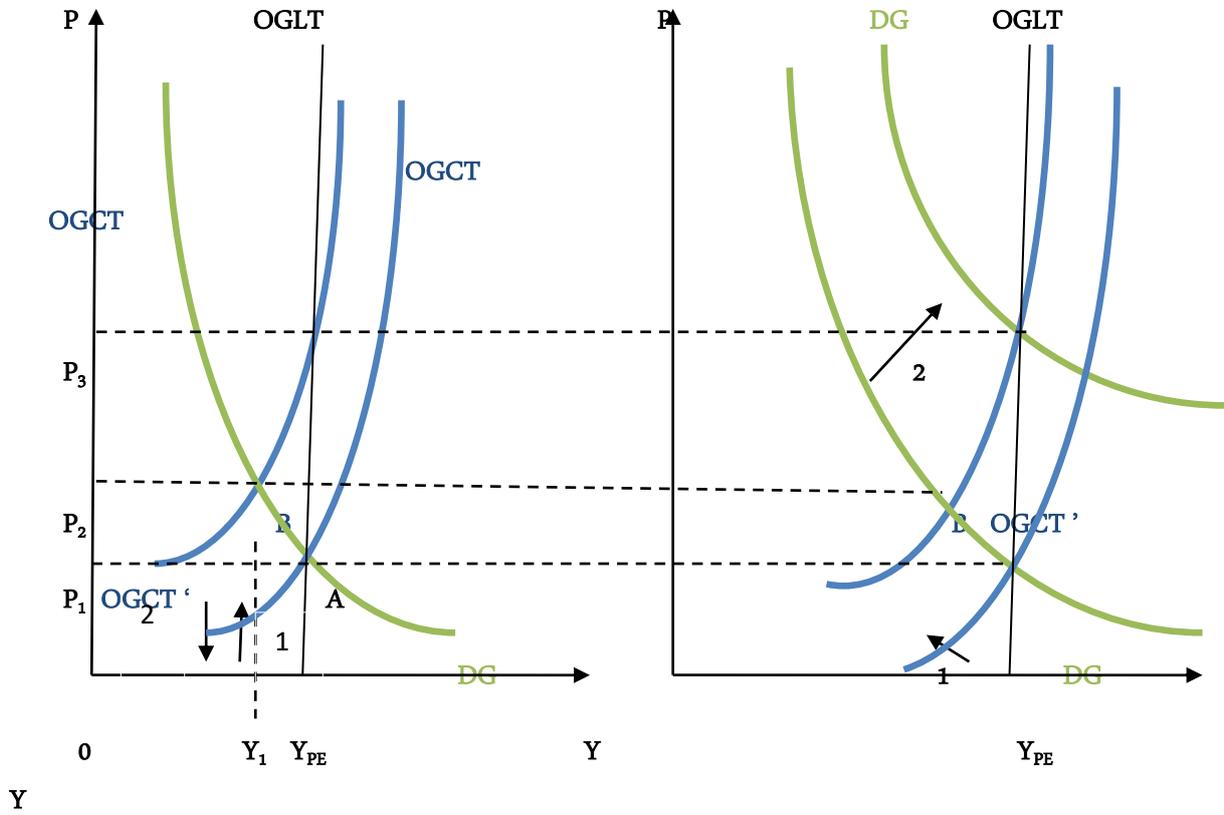
المؤسسات تخضع لرفع تكاليف الإنتاج و هذا نتيجة لارتفاع في أسعار المواد الأولية و هذا يؤدي إلى خفض الإنتاج.

الاقتصاد الذي افترضناه في وضعية توازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد في توازن العمالة الغير كاملة عند النقطة

**B** و لكن التضخم مع البطالة ( $P_2 > P_1$  &  $PIB\ réel < PIB\ pe$ ) و هذا ما يترجم الوضعية إيقاف

تضخمي **Stagflation**. بالنسبة للكلاسيك كما هو لكينز الإصلاحات هي واضحة ، بالنسبة للكلاسيك المنحنى

على اليسار عودة **OGCT'** إلى **OGCT** لأجل العودة نحو **A**. أما كينز المنحنى على اليمين ارتفاع **DG** هو الذي يحل مشكلة البطالة ولكن ليس التضخم.



كلاسيك

كينز

## الفصل الرابع: نظرة على النمو الاقتصادي

### Réflexion sur la croissance économique

يهدف هذا الفصل إلى معرفة ماهية النمو الاقتصادي.

فالأنظار تتجه حول أرقام النمو الاقتصادي و هي تعتبر كمؤشرات توسع و أزمة و أغلبية السياسيين يجدون معدلات النمو الخاصة بالدول النامية بعيدة عن الحقيقة، فالاقتصاديون يتساءلون إذا كانت هذه المعدلات تخص فقط فترات معينة من تاريخ الإنسانية.

النمو منذ الثورة الصناعية			
الإنتاج لكل ساكن Production par habitant	النسبة العالمية Population mondiale	الإنتاج الدولي Production mondiale	متوسط معدل النمو السنوي Taux de croissance annuel moyen
0.0%	0.1%	0.1%	1700-0
0.8%	0.8%	1.6%	2012-1700
0.1%	0.4%	0.5%	أين: 1820-1700
0.9%	0.6%	1.5%	1913-1820
1.6%	1.4%	3.0%	2012-1913

Source : T. Piketty, « Les taux de croissance », P 127, les taux mentionnés sont annuels.

إشكالية النمو هي في بعض الأحيان ديموغرافية و اقتصادية. فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى الرفع من حجم حبة الحلوى، أما النمو الديموغرافي فيحدد حجم حصة كل واحد. من خلال الجدول نلاحظ المرحلة ما بين 1700-0 امتازت بنمو سنوي

لعدد السكان العالمي تقريبا إلى % 0,1 و لكن هذا المعدل مكن من رفع قيمة عدد السكان العالمي من 180 مليون إلى 600 مليون ساكن.

الناتج الداخلي الخام السنوي بالنسبة لنفس الفترة، هو أيضا بنسبة 0,1% سنويا. و هذا يعني أن مدة 17 قرن الحصة من أما فيم يخص معدل نمو **PIB**

الحلوى لكل ساكن لم تتغير، ومن خلال التاريخ خلال هذه الفترة يتضح أن السكان كان عندهم من المنتجات التي تستطيع تعويض الاستهلاك من الحاجيات الأخرى تقريبا.

و بعدها التاريخ يتسارع، التطور التكنولوجي و الصحي سمح بنمو كبير في عدد السكان العالمي، كما أن حلوة من الثروة نمت بنفس السرعة. في الأول كانت بشكل متوسط لما لا بطيء لتتسارع في القرن العشرين.

و نؤكد أنه يتعلق الأمر بالمعدل العالمي و أن كل العالم استطاع أن يستفيد من هذا النمو، بحيث الثورة الصناعية عرفت في أوروبا ولكن استفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ولم تصل إلى آسيا الشرقية و إفريقيا إلا بعد الحرب العالمية الثانية. و في أغلبية الدول الصناعية الناتج الداخلي الخام الحقيقي لساكن واحد تضاعف من 6 إلى 10 مرات خلال القرن 20. مما يعطي معدل نمو على التوالي من 1.5% إلى 20% (1.9% في أوروبا).

الناتج الداخلي الخام لكل ساكن (بالسعر الثابت: سنة الأساس 2000، بالدولار الأمريكي).

الدول	الفترة	المعدل المتوسط	الناتج الداخلي الخام في البداية	الناتج الداخلي الخام في النهاية
اليابان	2000-1890	2.81	1256	22460
البرازيل	2000-1900	2.45	650	7320
كندا	2000-1870	2.23	1984	27330
ألمانيا	2000-1870	2.03	1825	25010
الولايات المتحدة الأمريكية	2000-1870	1.81	3347	34260
بريطانيا العظمى	2000-1870	1.35	4107	23550
الهند	2000-1900	1.45	564	2390

Source : G. Mankiw et M. Taylor 645.

عندما نقارن على سبيل المثال الناتج الداخلي الخام للهند في سنة 2000 و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا العظمى في 1870، يعني هذا أنه بالمفهوم الإحصائي الهند بقيت مستعمرة بريطانية إلى غاية 1947 وخلال الاستقلال نتج بلدين هما الهند و باكستان و أيضا هذه الأخيرة مقسمة إلى قسمين باكستان الشرقي و عرف بالبنغلاداش سنة 1971.

و عند المقارنة أيضا تطور بريطانيا العظمى مع الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا، ففي القرن 19 بريطانيا العظمى الأمة الأكثر تصنيعا و أكثر قوة، و ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في الحلبة العالمية في نفس القرن. كذلك بالنسبة لبريطانيا العظمى عرفت انهيار أسطولها البحري و العسكري و خسارة في مستعمراتها بحيث غيرت من هذه المعطيات، و خلال هذه Expansion récession الفترة الاقتصادية العالمية عرفت في بعض الأحيان فترات توسعية و بعض الأحيان أزمات). والتطور كان بشكل دوري (انتعاش توقف).

## 1- الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي

### الأساسية لنمو الاقتصادي:

#### 1-1- الإنتاجية و النمو:

من أجل تفسير أسباب النمو لا بد من معرفة مفهوم الإنتاجية و الذي من خلاله نستطيع القول كلما البلد أنتج أكثر سلع و خدمات كلما كان أكثر ثروة أي أن ناتج الداخلي الخام أكثر ارتفاع و كان من خلال كل هذا مستوى معيشة أفراده أحسن.

ومن أجل تحسين مستوى المعيشي والانتقال من اقتصاد ريفي معوض للاقتصاد الصناعي، كان من الضروري وجود تطور ملحوظ لتقنيات المستعملة في الفلاحة. مما أدى إلى تحسين المردوديات و إنتاج أوفر بأقل عدد من الأفراد وهذا مع تسريح اضافي للموارد البشرية المتاحة لنشاطات الاقتصادية الأخرى و بدورها أكثر إنتاجية وهذه الظاهرة كانت في أوروبا مع بداية القرن 18.

نفس الظاهرة عادت بعد عشرية من السنوات، فعدد مهم من العمال الذين كانوا يعملون في المناجم انتقلوا إلى المصانع بشروط أقل ملائمة. (على سبيل المثال كان في بلجيكا سنة 1947 حوالي 180000 منجمي ليصل إلى أقل من 80000 في سنة 1960 ليصل إلى أقل من 8000 في 2017).

لانتقال إلى مجتمع استهلاكي كان من الضروري تطور معتبر في مجال التكنولوجيا والتي بعدها المؤسسات أنتجت أحسن و أكثر و بأقل عدد من العمال والذي من خلاله تم الإنقاص من وقت العمل أو ساعات العمل مع دخل أوفر و أكثر راحة، وتوفير اليد العاملة لقطاع الخدمات أين تم تحويل الطلب الجديد للعمل نحو قطاع الخدمات.

## 1-2- محددات الاقتصاد الكلي:

وعموما يتم تلخيص محددات نمو الاقتصاد الكلي فيما يلي:

1- رأسمال بشري: المعرفة و معرفة كيفية تحصيلها من طرف الفرد، التعليم، التكوين و التعلم و الأقدميته.

2- رأسمال المادي: و يشمل إجمالي الإصلاحات الهيكلية لتحفيز الإنتاج من مصانع، آلات، وسائل والتي تسمح بجعل العامل أكثر فعالية.

3- الموارد الطبيعية: والتي تعطى من طرف الطبيعة والتي من بينها المتجددة و الأخرى لا. مختلف طرق العيش يمكن أن تشرح بصفة جزئية عن طريق فرص الاستفادة الغير متكافئة من الموارد الطبيعية و لكن هناك عكس ذلك كاليابان بلد يفتقر للمواد الطبيعية و لكن غني.

4- التكنولوجيا: أين قدرات المجتمعات أوجدت أحسن طرق الإنتاج السلع و الخدمات، ولا يجب الخلط بين التكنولوجيا و رأسمال بشري باعتبار هذه الوسيلتين هم أكثر قرابة فلا توجد تكنولوجيا بدون التعليم بمستوى راقى.

العادي في النمو الذي عرفه الاقتصاديون المصنعين خلال القرن العشرين يعتمد على التطور التقني و كثافة رأسمال و لكن أيضا الإنساني و المستنتج من نموذجين التيلوري و الفوردي Taylorisme et Fordisme على النمط تنظيم العمل.

يعتبر تاييلور المهندس الميكانيكي مابين **1856- Organisation Scientifique du Travail OST**

**1915**، أول من قام بوضع نظرية التنظيم العلمي للعمل. الفكرة انطلقت من تعدد المهام، عامل واحد يؤسس إعاقاة أمام الإنتاجية و لهذا يجب تقسيم العمل، وهذا بطريقتين: عموديا( التأطير يعني طريقة، التنظيم و وضع معايير) و أفقيا( المنفذين لا يقومون الا بمهام مبسطة و مفصلة).

هنري فورد( منشأ السيارات و مؤسس هذه المؤسسة **1863-1947**)

يعتمد على أساسيات تاييلور، قام بتنظيم مصنعه عن طريق ما يعرف العمل بالسلسلة. **Travail à la chaine**.

الجديد عند فورد وهي سلسلة الإنتاج النصف آلية الوسائل، هي معروضة عند قسم العمل، مجهزة للعامل و هذا العامل متبث في هذا المنصب( قسم العمل) ولا يضيع الوقت بالمقابل العمل في منصب آخر يسمح بتقليل تكاليف الإنتاج.

التنظيم الفوردي يلمح على الأقل خطرين أساسيان وهما الرفض من طرف العمل و الآخر الفائض في الإنتاج. و من أجل تفادي الأول فورد يرفع بقليل أجر العمال، بحيث ارتفاع القدرة الشرائية الناتج يجب أن تضمن مستوى استهلاك ممكن. و أرباح الناتجة عن زيادة الإنتاجية تسمح برفع الأجور و التطور التكنولوجي بعد الحرب العالمية الثانية زاد من هذه الظاهرة، فالنمو الفوردي قام بهيكلية المجتمعات الحالية.

5- رفعت أو رقت من الحضارة: بداية القرن التاسع عشر( وبعض الأحيان أيضا خلال القرن الثامن عشر) و تركز المؤسسات عموما في المدن حالي أكثر من سكان العالم يعيشون في المدينة( أكثر من **75%** في أوروبا).

6- الأجور عممت:

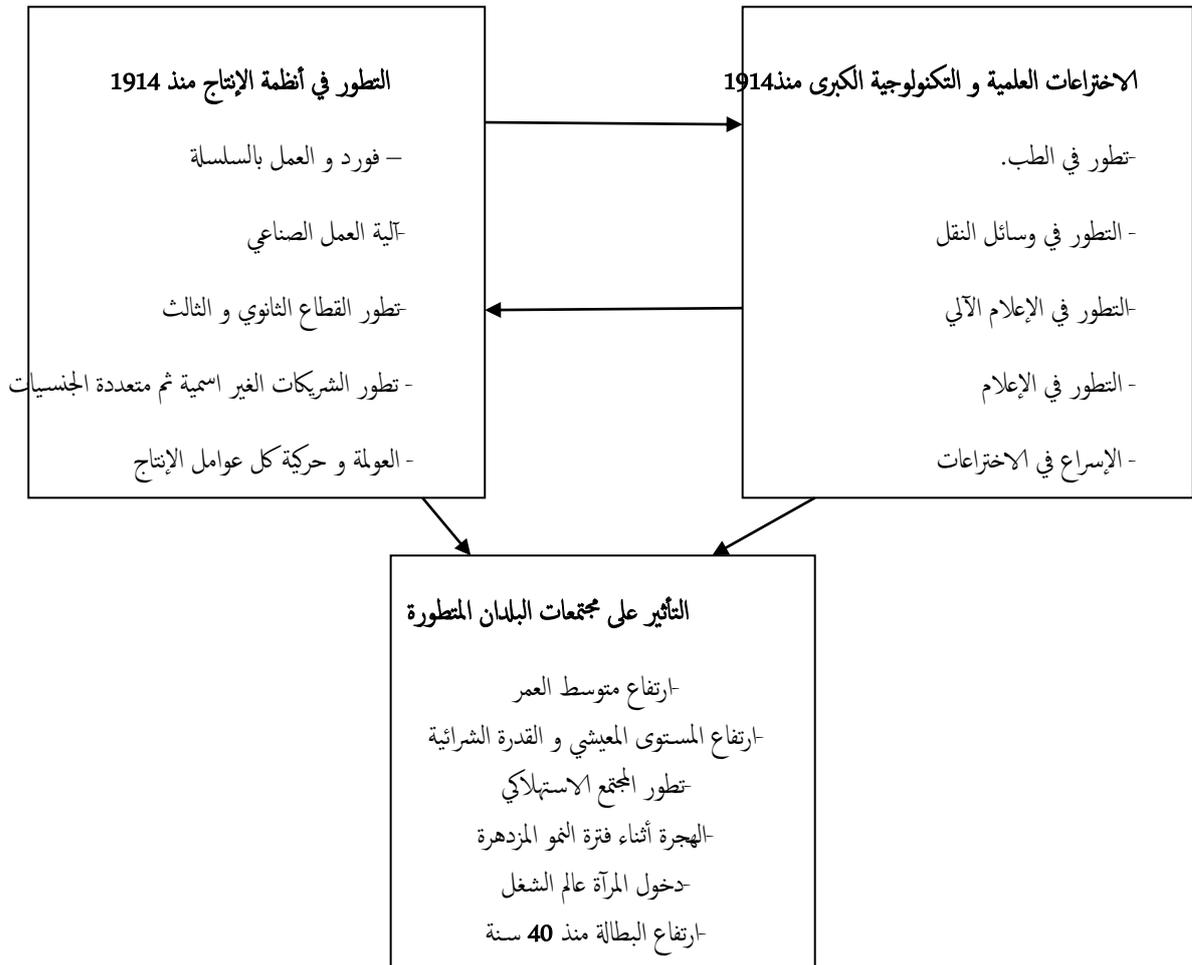
الأجور تطورت في القرن الثامن عشر و قد تحول مفهومه من أجل محاربة النظام الطبقي و هذا بتدخل الفكر الماركسي في القرن العشرين بمطلبين أساسيين: تثبيت عقد العمل نوعي و تحديد مدة العمل والذي من خلالها تم تحديد سعر الساعة الأساسي.

#### 7-التطور التكنولوجي غير الهيكل الاجتماعي للدول المتطورة:

نقل العمال في المجتمع النشط كان من فائدة الموظفين و الإطارات بحيث شاركوا هؤلاء في خلق الطبقة الوسطى و التي تسمح بزيادة و ترقية الاستهلاك.

#### 8-الاقتصاد تطور بشكل واسع نحو القطاع الثالث:

وهذا راجع من جهة لتطور استهلاك الأسر و من جهة أخرى إلى تزايد عدد العمال الإطارات في المؤسسات و أرباح الإنتاجية باتت محدودة في الخدمات و من أجل التخلي عنهم من الضروري وجود يد عاملة مهمة.



## 2- كيفية تشجيع النمو:

-تشجيع الادخار و الاستثمار: من أجل تراكم رأسمال ووجود موارد محدودة يجب إنتاج أقل من أجل استهلاك أقل و ادخار أكثر ومن أجله السلطات العمومية تشجع الاستثمار من أجل تحقيق النم في المدى الطويل.

-استثمار كثيف في التربية والتكوين: و هذا بإعداد نظام تربوي ملائم وهذا بتحفيز المجتمع باستعمالها في الأحسن و هذا شأنه في البلدان الغنية لذلك وجب على الدول الفقيرة إتباع هذا النمط التعليمي و التكويني ولأجل ذلك على لدول الأقل ثراء تفادي هجرة لأدمغة.

-مراقبة النمو الديموغرافي: تطور قوي في النمو الديموغرافي أكبر بكثير من الناتج الداخلي الخام،أدى إلى التقليل من الدخل الوطني للفرد و يضع دائما مشاكل في النظام التربوي و لأجل ذلك يجب دعم النمو من أجل امتصاص الطبقة النشيطة.

-تشجيع البحث و التطور: وهذا من أجل تحفيز التطور التقني.

و أمام كل هذه المقاييس يجب إضافة الاستقرار السياسي من أجل تشجيع و ضمان دولة قادرة على المحافظة على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و عدة اقتصاديون يضعون العلاقة بين التطور الاقتصادي و الديموغرافي.

## 3- نظرة عن ماهية النمو:

هذا النمو هو ملحوظ خاصة في الفترة الممتدة من 1946 إلى 1975 ( ثلاث عشريات)، التراكمات التي أوجدتها باتت مؤشرات أزمة. و بمقابل هذا يوجد أيضا طرق الاستهلاك و العيش التي نتجت عن البلدان الغنية و حاليا في البلدان السائرة في طريق النمو، أنتجت فرقا سلبية من بينها تدفقات الهجرة الغير مرغوب فيها. القضاء على الموارد الطبيعية و تلوث و عوامل التغيرات المناخية تضع تبات الأرض في خطر.

و انطلاقا من بداية club de Rome وضع هذه أساسيات كبدئية و هذا بغرض نمو صفر من أجل تفادي الكوارث  
سنوات السبعينيات تقرير

المستقبلية. و من خلال تحفيز الفوائد تم نسيان القرار و خلال القرن 21 بات النمو مشكلة اقتصادية و ديموغرافية، إذا كان  
معدل نمو السكان العالمي في بداية 2000 هو 1.2% فالأرض سوف تضم أكثر من 14 مليار ساكن في 2100 و  
بافتراض شروط العيش الحالية هي أقل ضمانا و لهذا بات من الضروري مراقبة النمو الديموغرافي.

و على الصعيد الاقتصادي النمو يرتبط أيضا بمستوى الاختراعات و بات من المستحيل أيضا الترقب في المدى الطويل و  
خاصة اختراعات الطاقات المتجددة. المتوقعون يتوقعون معدل نمو لا يتعدى 1.5%. و المشكلة تكمن في ضمان التوظيف  
كلما ارتفع عدد السكان. لذا لا يوجد نمو بدون مراقبة النمو الديموغرافي.

## الفصل الخامس: اختلال التوازن الاقتصادية الكلية

في المدى القصير التوازن الكلي بين العرض والطلب يمكن أن يحدث خارج الناتج الداخلي الخام للعمالة الكاملة، و هذا يعني **NAIRU Non Accelerating Inflation Rate**. أن معدل البطالة الحالي أو

الحقيقي أكبر من المعدل الطبيعي للبطالة **Unemployment**

السؤال المطروح و هو هل يمكن لنا الوصول إلى وصفة بسيطة التي تقود بالاقتصاد إلى التوازن مقنع فيما يخص أهداف الاقتصاد الكلي؟ و بمفهوم آخر هل يوجد وسيلة من أجل إصلاح بسرعة النتائج السلبية للتوقف الاقتصادي، بمعنى لانخفاض النشاط الاقتصادي و الذي ينجر عنه البطالة؟

### 1-التضخم أو البطالة/التضخم والبطالة:

#### 1-1-منحنى PHILLIPS:

في **PHILLIPS 1958** يقوم بنشر نتائج دراسة ميدانية التي تواجه تطورات المدى الطويل لمعدل البطالة مع تلك الخاصة الاقتصادي النيوزلندي و المسمى

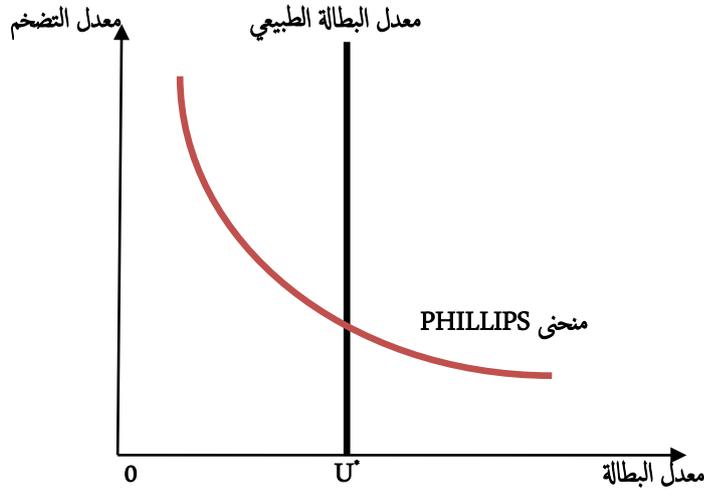
بتطور معدل نمو الأجور الاسمية لبريطانيا العظمى. و أثبتت الدراسة بوجود علاقة بين معدل البطالة و معدل نمو الأجور الاسمية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي.

السياسة **Conjoncturelle** تتواجد بين وضعيتين إما قبول البطالة مع انعدام التضخم أو العكس، ومن خلال

الاقتصادية الكلية الظرفية أو الدورية

تتضح العلاقة الميدانية السلبية ما بين معدل البطالة و التضخم أو معدل نمو الأجور الاسمية.

### منحنى PHILLIPS



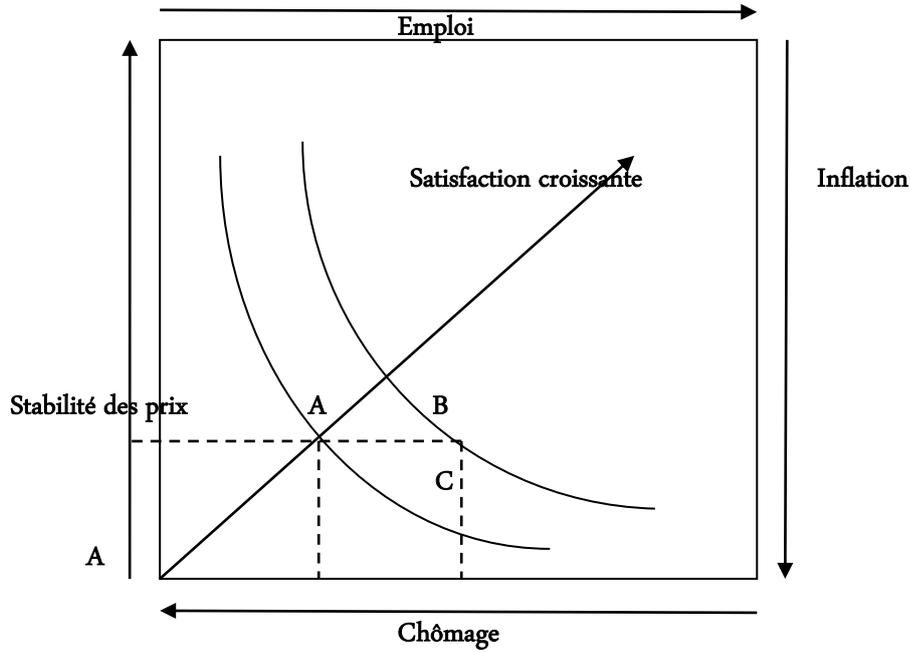
من خلال المنحنى يمكن تحديد معدل التضخم  $\pi$  انطلاقاً من معدل البطالة  $U$ . ومن خلال المنحنى يتضح :

أن طريقة معالجة اختلال التوازن في سوق العمل يمكن أن تقود إلى التضخم.

من خلال المنحنى نقوم أولاً بوضع و شرح العلاقة بين العرض الكلي و معدل التضخم. أي بين معدل التضخم المتوقع و معدل البطالة. ولأجل ذلك نأخذ العلاقة بين مستوى العام للأسعار المتوقع و معدل البطالة، فالسلطات العمومية و من أجل تفادي الأزمات يكون لها أفضلية في كيفية القضاء على البطالة وهذا مع وجود تضخم.

السلطات العمومية تعتمد مبدأً فرضية أن تطويل التوظيف يخفض من معدل البطالة، و هذا لا يكون صحيح إلا إذا حدث توازن بين التدفقات الداخلية و الخارجية في سوق العمل.

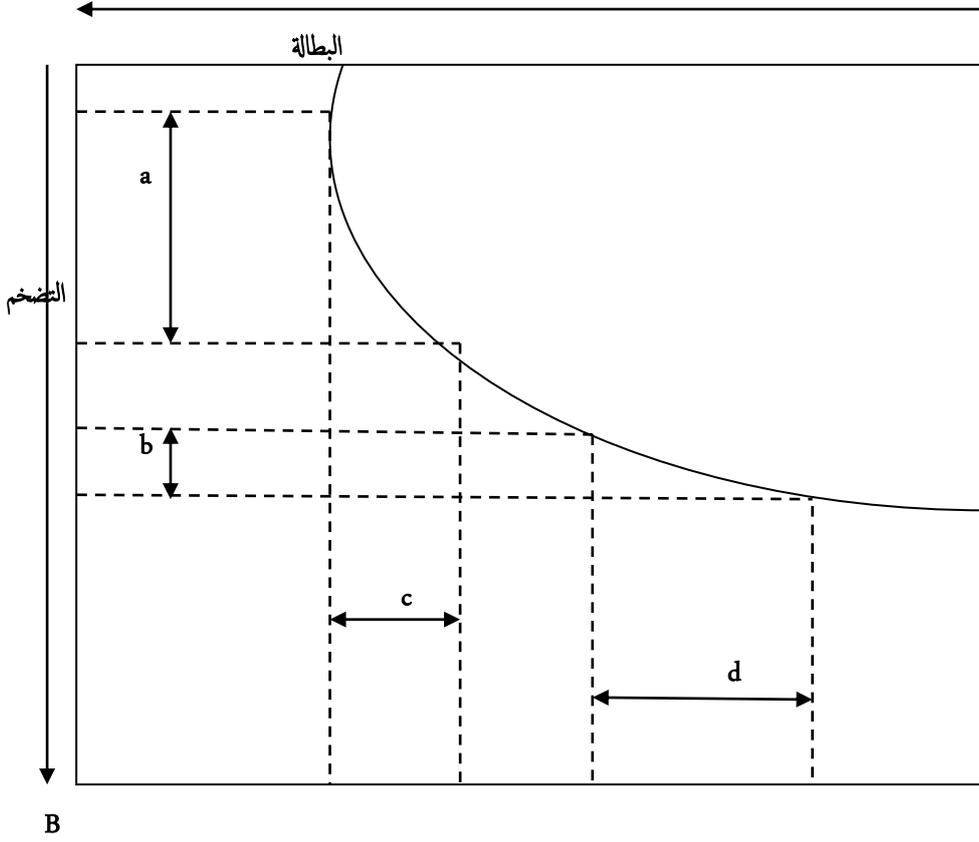
فيمكن للتوظيف أن يرتفع في آن واحد مع ارتفاع معدل البطالة و هذا إذا ارتفعت نسبة الدخول لسوق العمل.



Source : L. Fontagne, « *macro économie* », édition Vurbet gestion, mars 1991, paris, p176.

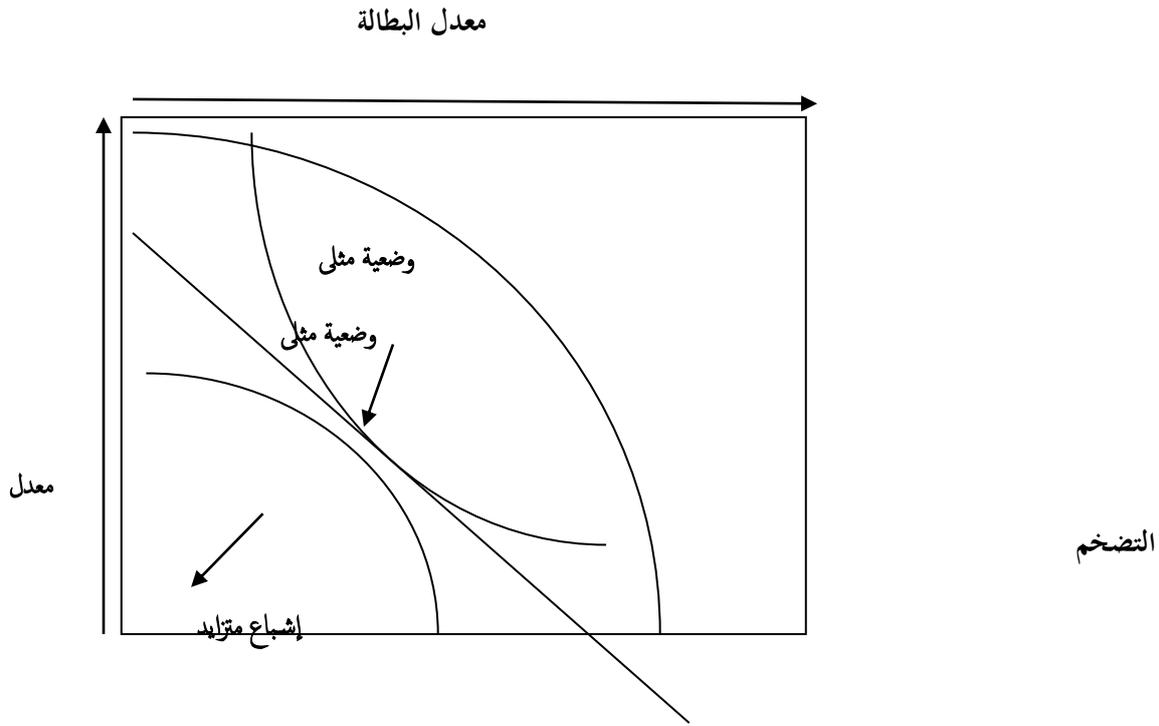
الانتقال من النقطة **A** إلى النقطة **B** يحسن رضا السلطات العمومية بما أن انخفاض البطالة يكون بمعدل تضخم ثابت. أما الانتقال من **B** إلى **C** يخفض من درجة رضا السلطات العمومية، بما أن تزايد التضخم غير مرغوب فيه و غير معوض بارتفاع نسبة التوظيف. أما الانتقال من النقطة **A** إلى **C** لا يغير من درجة الرضا و هذا لأن تطوير التوظيف لم يستمر أو يستمر مع استمرار في تطور معدل التضخم و من هنا نلاحظ أن الزيادة في التضخم الذي تعتمد عليها السلطات العمومية من أجل التخفيض في القيمة المعطاة لمعدل البطالة ليست ثابتة. أي كلما ارتفع معدل البطالة كلما السلطات العمومية تقبل التضحية بتبات الأسعار. و العكس كلما التضخم ارتفع السلطات العمومية تقبل بانخفاض في التوظيف وهذا من أجل التخفيض من حركة ارتفاع الأسعار.

نلاحظ من خلال المنحني اللاحق **B** أن  $d=c$  و  $b < a$  و هذا يعني أن السلطات العمومية أكثر حساسية اتجاه البطالة من التضخم، وهذا عندما تكون نسبة التوظيف منخفضة جدا. أما العكس السلطات العمومية هي أكثر حساسية عندما ترى التضخم في ارتفاع مستمر و لأجل ذلك تقبل في انخفاض معدل التوظيف من أجل الحفاظ على تبات الأسعار.



منحنى PHILLIPS يضع العلاقة بين التضخم والبطالة، و التي يجب على السلطات العمومية اعتبارها كمعطيات. و يمكن أن نضعها على شكل أفضليات السلطات العمومية، مما يسمح بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية و التي يتم اعتمادها و إتباعها من طرف السلطات العمومية.

و هذا الهدف يمكن تعريفه على أنه الزوج (معدل البطالة، معدل التضخم) الأمثل... و لا أي مجموعة من المشكلتين يمكن أن تضمن رضا أكبر. بحيث السلطات العمومية قامت بإيجاد الوضعية المثلى و ذلك عن طريق اعتماد مبدأ التنازل عن ميزة من أجل الحصول على أخرى. Trade off.



### 1-2- معدل البطالة الطبيعي: Le taux de chômage naturel

هذا التفاؤل يقود السلطات العمومية باحتمال قبول نوع من التضخم من أجل فتح مناصب عمل. و هذه النظرية ما كانت إلا نتاج لأعمال الاقتصادي **Milton Friedman**. فهو يقول أن السياسة الاقتصادية التي تسعى إلى تخفيض

البطالة تقود حتما إلى ارتفاع التضخم و هذا ما يسمى بالتوقعات التضخمية **les anticipations**

**inflationnistes**. التضخم يتم إدماجه إلى المشاريع الأعوان الاقتصادية و خاصة إلى الطلب لاستدراك الأجور و

منحنى **Phillips** ينتقل نحو اليمين و هذا لأن التضخم مرتقب.

إذ نجد عند الانطلاق في الدراسة معدل البطالة و لكن مع معدل التضخم النهائي أكثر ارتفاعا. و لا يمكن للاقتصاد أن

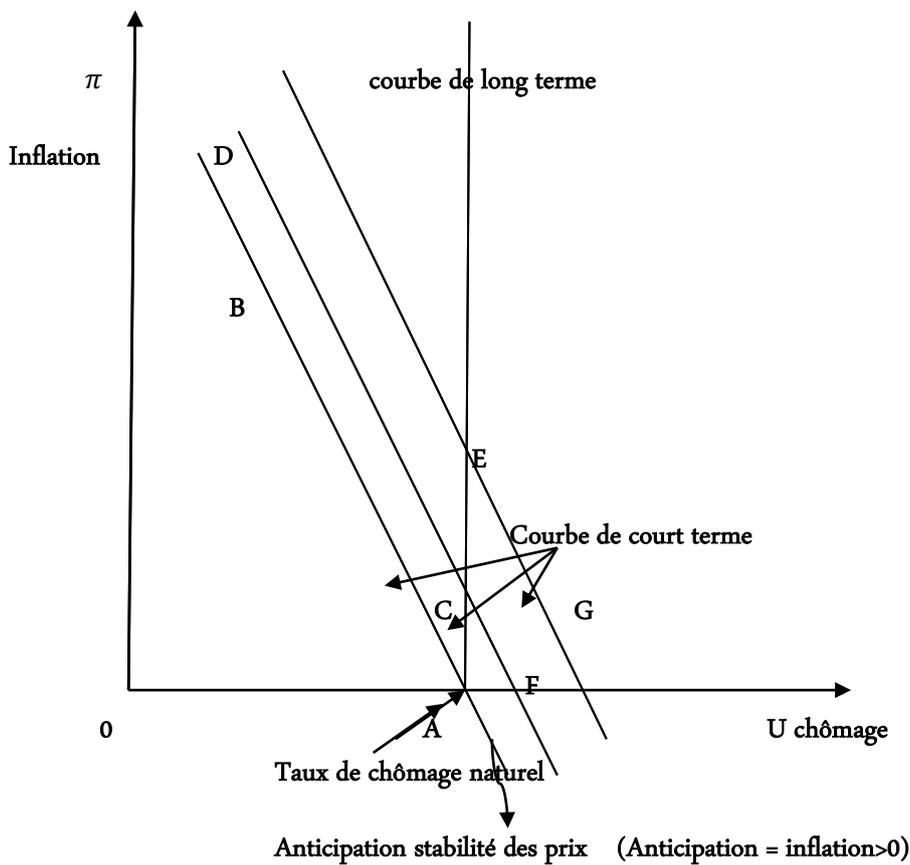
يبتعد عن معدل البطالة دون الرفع من التضخم وهذا انطلاقا من التوقعات التضخمية و يتعلق الأمر بمعدل البطالة الطبيعي

وتتحدث أيضا في هذا الموضوع على **NAIRU** عدم التسارع معدل التضخم و ندرة العمل.

هذا الانخفاض هو الصحيح على المستوى التحليلي و تلقى كل قواه في السنوات التي تبعته. ولكن عندما الكثافات التضخمية

ارتفعت دون أن تساهم السلطات في تقليص البطالة أصبح التضخم مصحوب ببطالة مرتفعة جدا.

التسلسل في المدى الطويل يقوم بإنشاء منحنى **Phillips** في المدى الطويل في شكله العمودي وهذا عن طريق الانتقال المستمر في منحنيات المدى القصير و توافق حركة التضخم الأكثر ارتفاعا. و من أجل تفادي الأزمات السلطات العمومية ترفض تخفيض البطالة التي تقود إلى التضخم الأكثر ارتفاعا. و هذا المنحنى العمودي بين البطالة و التضخم يمثل منحنى **Phillips** المستنتج من التوقعات.



أي التوقعات التضخمية معدومة وكذلك التضخم يساوي الصفر ، و عند **C** التوقعات التضخمية هي ايجابية أي وجود

عند النقطة **A**  $\pi = 0$  النقطة

أي وجود تضخم و معدل البطالة الطبيعي يساوي معدل البطالة الذي من أجله يتم توقع تضخم يساوي التضخم المحقق و

تحت المعدل الطبيعي ترفع من توقعات التضخمية وعندما ننتقل من **A** إلى **B** بالمقابل الإرادة في تخفيض البطالة .

و لكن مع مستوى التضخم الذي لا يمكن أن ينخفض إلا إذا تم تكسير التوقعات التضخمية و هذا يقود إلى تكلفة البطالة و إذا رجعنا إلى النقطة C مؤقتة

أكثر ارتفاعا و هنا لأنه يجب الرجوع مؤقتا إلى النقطة F من أجل الحصول على توقعات تضخمية معدومة.

و لكن تكلفة البطالة التي كانت ظرفية يمكن أن تكون نهائية لأن في وقت قبول البطالة يمكن ظهور فئات عمالية جديدة وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة. الرفع عن طريق التوقعات التضخمية ليس هو الحدث الوحيد للسياسات الاقتصادية الظرفية المعتمدة من طرف السلطات العمومية و لكن حتى الأزمات البترولية ساهمت في ذلك.

## 2- صدمات العرض و الطلب:

التوازن الاقتصادي الكلي و هو عند وضعية التي من خلالها أي قوة اقتصادية لا تدفعه بالتغيير إلا صدمة قادمة من الخارج النموذج المعروف و يمكن للطلب أو العرض أن يتأثر من هذه الصدمة.

### 1-2- صدمات الطلب:

هناك نوعين من صدمات الطلب التي يجب التحدث عنها: من جهة الصدمات التي تتعلق بالسياسات الدفع و من جهة أخرى تلك المتعلقة بالصدمات و الأزمات البترولية. و هناك من يدرس هذه الأخيرة على أنها تمثل صدمة العرض و لكن في الحقيقة هي تمثل الصدمتين في آن واحد. فارتفاع أسعار البترول يؤثر بشكل كبير على الطلب فالصدمتين البتروليتين يمكن تحليلها على أنها حولت بشكل كبير القدرة الشرائية على المستوى الدولي.

فالاقتطاعات البترولية أثرت سلبا على الطلب الداخلي للدول الصناعية. فالضغوطات من أجل توزيع القيمة المضافة تم تعبئتها حسب الدول إما على الأسر أو المؤسسات، أي على الاستهلاك النهائي أو الاستثمارات. يجب الإشارة إلى أنه الصدمات البترولية أدت على تحويل القدرة الشرائية من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة للبترول و لهذا تم تعويض الطلب الداخلي بالطلب الخارجي.

الوضعية الأحسن وهي أن الصدمات يتم تحميلها على الأسر و ليس على المؤسسات و هذا من أجل الحفاظ على مناصب العمل و تعويض الطلب الداخلي بالطلب الخارجي بصفة آنية.

الوضعية السيئة و هي تحميل صدمات على المؤسسات بشكل كبير و هذا ما يؤدي إلى استمرارية الصدمات الطلب، و من أجل تفادي هذه الأزمات الخاصة بالطلب تقوم الدول باعتماد سياسات تقوم بدعم الطلب إما عن طريق التخفيضات الضريبية من أجل دعم الاستهلاك أو تخفيض معدلات الفائدة للدعم الاستثمارات.

## 2-2- صدمات العرض:

صدمة العرض يمكن إدماجها إلى التوازن الاقتصادي الكلي و نستعمل المنحنى التالي:

**P** مستوى العام للأسعار.

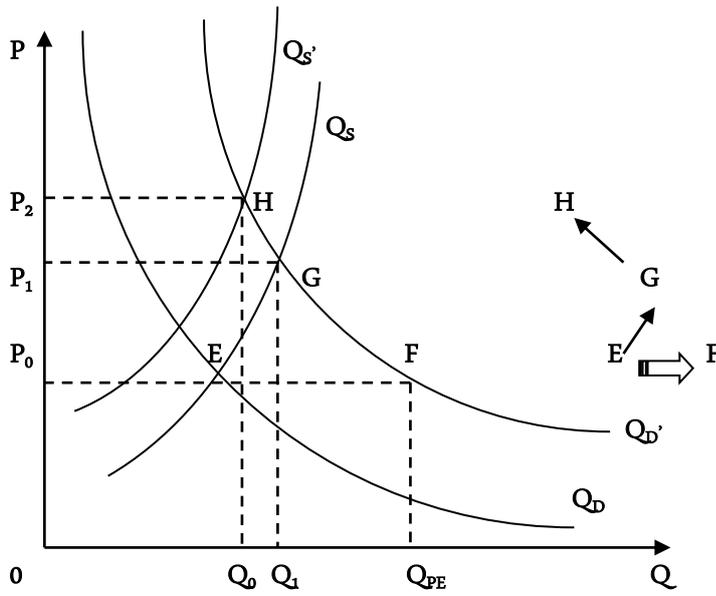
**Q** الناتج الوطني الحقيقي.

**Q<sub>D</sub>** الطلب الكلي الابتدائي.

**Q<sub>D</sub>'** الطلب الكلي بعد زيادة السيولة.

**Q<sub>S</sub>** العرض الكلي.

**Q<sub>S</sub>'** العرض الكلي بعد تسوية التوقعات التضخمية.



صدمة العرض هي الحادثة التي تؤدي بانتقال منحنى العرض، طبعاً في المدى القصير. وهناك عنصرين أساسيين يمكن لهم أن يؤثر في العرض في المدى القصير، التوقعات التضخمية و تغيرات تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات.

**التوقعات التضخمية:** التضخم يدعم التضخم و الأعوان الاقتصادية لها دور مركزي.

لنفرض أنه في دولة ما تكاليف صدمات يتم تحميلها على المؤسسات و الدولة، من أجل دفع الاستثمارات تقوم الدولة بدعمه من أجل مواجهة المنافسة الدولية ويمكن تحفيز الاستثمار عن طريق تسوية و تحسين الشروط العامة من أجل دفع المردودية. كما يمكن تحفيزه عن طريق رفع الطلب الكلي.

و يبقى عنصر آخر لدعم الاستثمار و تسوية الربحية *Profitabilité*. و هذا ما يخفض من معدلات الفائدة مما يجعل

الاستثمارات أكثر إنتاجاً للمردودية من التوظيف المالي. و هذا بسياسة نقدية غير قوية وتمثل بوضع كتلة نقدية زائدة مما يخفض من معدل الفائدة و هذا يعتبر خلق اسمي.

نعتبر  $P_0$  مستوى القديم للأسعار التوازن، عملية ضخ النقود أو السيولة الزائدة بغية الوصول للعمالة الكاملة عند النقطة  $F$  وهذا في حالة ما إذا ارتفع العرض دون التأثير على الأسعار و من تم نصل إلى دخل العمالة الكاملة  $Q_{PE}$  من أجل مستوى عام للأسعار نفسه  $P_0$ .

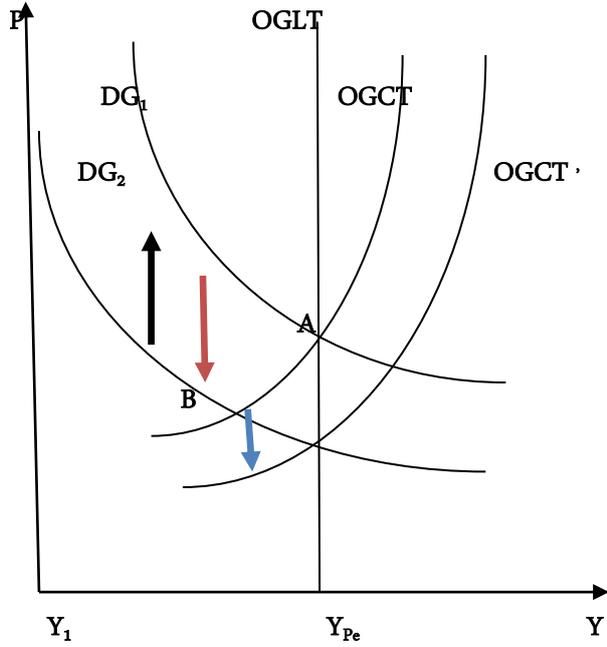
الرفع من الكميات المعروضة دون التأثير في الأسعار لا يمكن الحصول عليه إلا إذا تواجدت طاقات إنتاجية غير موظفة. أي من أجل دخل وطني أصغر من دخل العمالة الكاملة (أي التواجد في وضعية انكماشية). عند مستوى العمالة الكاملة زيادة العرض هو مستحيل في المدى القصير و يترجم مباشرة بالزيادة في الأسعار. و من تم التوازن ينتقل من  $E$  إلى  $G$  الإنتاج يرتفع و الأسعار بدورها ترتفع. و ارتفاع المستوى العام للأسعار يفقد القدرة الشرائية للأفراد في المدى القصير.

و كنتيجة لذلك الأجراء يطالبون بتدراك أجزئهم الحقيقية و من تم تكاليف الإنتاج ترتفع و الانتقال من  $Q_0$  إلى  $Q_1$  كان ظرفي و سوف نعود إلى المستوى الأول  $Q_0$  و لكن خلال هذه الفترة مع ارتفاع أكثر في الأسعار  $P_2 > P_1 > P_0$  و ننتقل إلى توازن عند النقطة  $H$ .

### 3-إختلالات التوازن:

#### 3-1-حالة الأولى.

انطلاقا ونتيجة لحدث خارجي الأعوان الاقتصادية تصبح تشاؤمية للمستقبل و المستهلكين يقلصون من استهلاكهم و المؤسسات بدورها تقلص من الاستثمارات و هذا ما ينتج عنه انتقال منحني الطلب نحو الأسفل ( $DG_1$  ver  $DG_2$ ) )  
سهم أسود أثر ابتدائي، سهم أزرق التسوية الأولية للأسواق، الأحمر السياسة الاقتصادية).



الوضعية هي واضحة. الاقتصاد الذي افترضناه في توازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد عند اختلال التوازن للعمالة

الغير كاملة (النقطة **B** و  $Y^* > Y_1$ ).

بالنسبة للكلاسيك مرونة الأسعار و الأجور تسمح لها بالاعتدال إلى الانخفاض و دالة العرض في المدى القصير تنتقل نحو

اليمين عند **OGCT** عند المستوى العام للأسعار أكثر انخفاضاً و هذا ما يسمى بالانكماش. *déflation*.

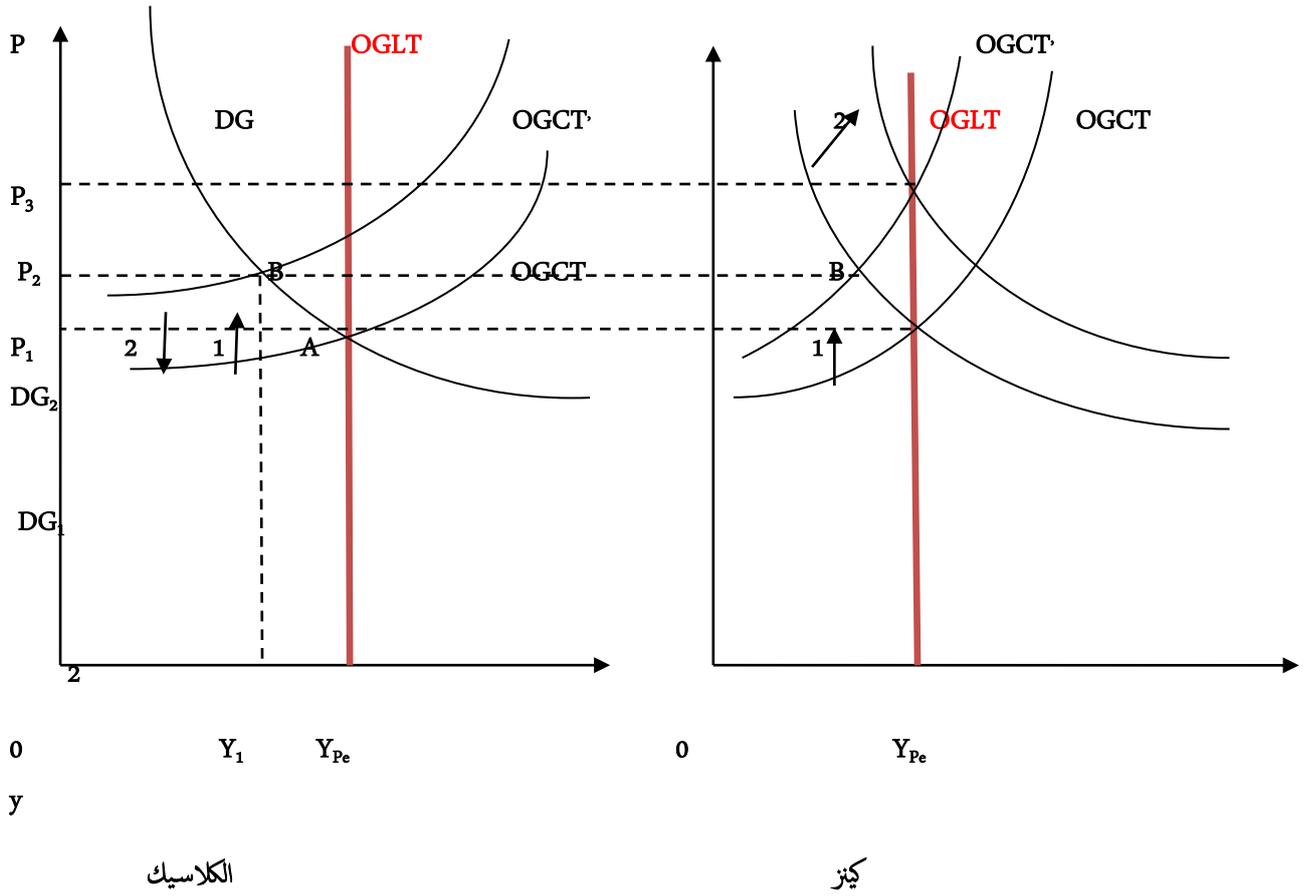
بالنسبة للكنزيين عدم مرونة الأسعار و الأجور تعيق من الاعتدال *ajustement* و يمكن للاقتصاد أن يتواجد عند **B** لمدة

أطول و نتواجد في توازن العمالة الغير كاملة. بالنسبة لهم التغيير في الطلب الكلي هو الذي يقود للرجوع إلى الوضعية الأولى.

فيجب على الدولة أن تتفاعل مع السياسة الاقتصادية الملائمة بما أن الطلب الكلي يتكون كذلك من طلب السلطات

العمومية **G** و كل ارتفاع في النفقات العمومية يقلص حتماً من الانحراف الموجود بين **PIB** الحقيقي و **PIB** العمالة

الكاملة.



تتلقى المؤسسات ارتفاع في تكاليف الإنتاج انطلاقا من ارتفاع الأسعار الأولية و هذا ما يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي في المدى القصير **1** .

الاقتصاد المفترض في التوازن العمالة الكاملة عند النقطة **A** يتواجد في توازن العمالة الغير كاملة عند النقطة **B** و لكن مع تواجد بطالة  $PIB_{réé} < PIB_{Pe}$  و تضخم  $P_1 < P_2$  و الذي نترجمه بمفهوم stagflation الإيقاف التضخمي أو الركود التضخمي.

بالنسبة للكلاسيك أو كينزيين الإصلاحات هي نفسها:

بالنسبة للكلاسيك (منحنى اليسار) العودة من  $OGCT'$  إلى  $OGCT$  يقود التوازن إلى النقطة **A**.

بالعكس الكنزويون (المنحنى على اليمين) ارتفاع **DG** هو الذي يحل مشكلة البطالة و لكن ليس التضخم **P<sub>3</sub>**.

و هذين المنحنين يوافقن بشكل كبير الأزميتين الاقتصاديتين للقرن 20 الخاصة بنسبة 1930 و 1970.

- 1-Alain BERAUD, « Introduction à l'analyse macroéconomique », édition economica, Paris, 1999.
- 2-Alain Piller, « Macroéconomie », Manuel d'exercices corrigés, édition maxima, paris, 1998.
- 3-Claude SOBRY, Jean-Claude VEREZ, « Eléments de Macroéconomie », édition ellipses, Paris, 1996.
- 4-David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Donbusch, « Macro économie », adaptation française : Bernard Bernier, Henri Louis Védie, édition Dunod, Paris, 2<sup>ème</sup> édition, 2002.
- 5-Eric DEVAUX, « *Finance Publiques* », édition le sci Droit, 2002.
- 6-GABRIEL BLIEK, « La macroéconomie en fiches », édition ellipses, Paris, 2002.
- 7-Gervesio Semedo, Malik Bensafia, Laurent Gautier, « *Economie des finances publiques* », édition ellipses, 2010.
- 8-Michel Cabannes, « Les politiques conjoncturelles », édition Armand colin, Paris, 1998.
- 9-Michael Burda, Charles Wyplosz, « Macroéconomie », édition de Boeck Université, 3<sup>ème</sup> édition, 2003.
- 10-Jaques GENEREUX, « Economie politique 3. Macroéconomie », édition HACHETTE Supérieur, 5<sup>ème</sup> édition, 2008.
- 11-Olivier Blanchard, Daniel Cohen, « Macroéconomie », édition Pearson, Paris, France, 5<sup>ème</sup> édition, 2010.

12- Paul Krugman, Robin Wells, « Macroéconomie », édition de Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 1<sup>ère</sup> édition, 2009.

13- Pierre Mouzet, « *finance locales* », édition gualino, 2006.

14-Philippe d Avisenet, « les politiques économiques conjoncturelles », édition Dunod, Paris, 1999.